الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

ميدان: العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954م)

رقم التسجيل: .....

الرقم التسلسلي: .....

المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج خلال الفترة الاستعمارية (1839-1900م)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)

إعداد:
- زواوي إيمان
- زيان خديجة

إشراف:
- د. بلعياضي آمنة

نوقشت بتاريخ: 06 /2026/06 أمام اللجنة المتكونة من السادة

د. خضور عبد الرزاق	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**رئيسا**
د. بلعياضي آمنة	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**مشرفا ومقررا**
د. غوفي راضية	**جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2025 / 2026

﴿ ... قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ۗ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾

[سورة الزمر: الآية 09]

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبذكره تتيسر الطاعات وبشكره تتنزل الرحمات، ويضاعف الأجر والحسنات والصلاة والسلام على سيدنا محمد خير الأنام وحبيب الرحمن وشفيع الخلائق وشمس الهدى وبني الرحمة، بعثه الله رحمةً للعالمين ومعلما، وأمر الخلق كافة بالاقتداء به وانتهاج سنته، وعلى آله وأصحابه نجوم الحق، وسادة الخلق، وعلى من سار على دربهم واقتدى.

وبعد، فإن شكر العباد من تمام شكر رب العباد، فقد صدق من قال من لم يشكر الناس لم يشكر الله، نتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم إلى أستاذتنا الفضيلة الدكتورة بلعياضي آمنة، على جهدها ونصائحها القيمة وتوجيهاتها طيلة فترة إنجازنا لهذه المذكرة ، كما نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذين جمال الدين عمراوي وبن سالم الصالح الذين ساهما في تنويرنا بمختلف المعلومات في مذكرتنا هذه ونتقدم أيضا بالشكر لمديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج على مساعدتنا بالمعلومات القيمة لإنجاز هذه المذكرة، كما لا ننسى منظمة المجاهدين الذين عاملونا وساعدونا بمختلف الكتب المتنوعة .

الملخص:

تُبرز هذه الدراسة دور المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج خلال الفترة الإستعمارية 1830-1900، كأداة إعتمدتها الإدارة الفرنسية لإعادة تنظيم الملكية العقارية وإحكام السيطرة على الأراضي، وقد شملت عمليات المسح إعداد الخرائط وتحديد الملكيات وتقسيمها، مما سهّل تطبيق القوانين الإستعمارية المرتبطة بالملكية الفردية ومصادرة الأراضي.

وقد تبين أن المسح العقاري لم يكن إجراء تقنيا فحسب، بل أداة سياسية واقتصادية ساهمت في دعم الإستيطان الأوروبي والإستيلاء على أراضي الجزائريين، الأمر الذي أدى إلى تحولات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للإقليم، والتي تمثلت في تراجع نفوذ القبائل وتزايد معاناة الأهالي.

لقد شكّل المسح العقاري آلية أساسية لترسيخ الهيمنة الإستعمارية وتنظيم المجال الريفي بما يخدم المصالح الفرنسية، مع آثار ممتدة على البنية العقارية والاجتماعية للمنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة العقارية، مسح الأراضي، إقليم برج بوعريريج، ثورة المقراني.

Abstract

This study highlights the role of cadastral surveying in the Bordj Bou Arréridj region during the colonial period (1839–1900) as a tool employed by the French administration to reorganize land ownership and strengthen control over land resources. The surveying process included the production of maps, the identification of property boundaries, and the subdivision of land, thereby facilitating the implementation of colonial legislation related to private property and land expropriation.

The study shows that cadastral surveying was not merely a technical procedure, but rather a political and economic instrument that contributed to the expansion of European settlement and the appropriation of Algerian land. This resulted in profound socio-economic transformations in the region, particularly the decline of tribal authority and the worsening living conditions of the local population.

Cadastral surveying thus constituted a key mechanism for consolidating colonial domination and organizing rural space in accordance with French interests, leaving long-lasting impacts on the region's land tenure system and social structure.

Keywords: Land policy; cadastral surveying; Bordj Bou Arréridj region; Mokrani Revolt.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الآية	
2	شكر وتقدير	أ
3	الملخص باللغة العربية.....	ب
4	الملخص باللغة الإنجليزية.....	ب
5	فهرس المحتويات.....	ج
6	فهرس المختصرات.....	هـ
7	فهرس الخرائط.....	ز
8	فهرس الجداول	ز
	مقدمة	
1	التعريف بالموضوع	02
2	الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية	03
3	دوافع اختيار الموضوع	03
4	أهداف الدراسة	04
5	المنهج المتبع	04
6	الدراسات السابقة	04
7	خطة البحث	05
8	نقد المصادر والمراجع	05
9	الصعوبات	06
	الفصل الأول: الإطار العام للمسح العقاري في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية1830 _1900م	
أولا	**المسح العقاري: المفهوم، النشأة، الأهداف**	10
1	مفهوم المسح	10
2	ظروف نشأة المسح العقاري في الجزائر أثناء الفترة الإستعمارية	11
3	أهدافه	12
ثانيا	**تطور التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر من 1844_1873 م**	14
1	التشريعات العقارية الأولى لتنظيم الملكية قبل 1863	14
2	القرار المشيخي سيناتوس كونسيلت 1863 وإعادة تنظيم الملكية القبلية	19
3	قانون وارني 1873 وتكريس الملكية الفردية	28

الفصل الثاني: آليات المسح في إقليم برج بوعريريج 1830-1890م		
أولا	**الإطار الجغرافي والتاريخي لإقليم برج بوعريريج**	34
1	الإطار الجغرافي	34
2	الإطار التاريخي	38
ثانيا	**أهداف المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج**	42
1	السيطرة على الأملاك وتوسيع الملكية الإستعمارية	42
2	تدمير البنية الإجتماعية للقبائل	42
3	إضعاف القيادات المحلية	43
ثالثا	**مراحل المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج**	44
1	المرحلة الأولى من 1830 -1863م	44
2	المرحلة الثانية: تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت (1863-1871)	45
3	المرحلة الثالثة: تطبيق قانون وارني (1873-1900)	46
الفصل الثالث: تطبيق المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج وانعكاساته		
أولا	**المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج: منطقة مجانة "أنموذجا"**	53
1	أوضاع منطقة مجانة قبل إنتفاضة المقراني 1871	53
2	إندلاع ثورة المقراني 1871	56
3	مراحل المسح العقاري في منطقة مجانة	60
4	النتائج المترتبة عن عملية المسح في منطقة مجانة	64
ثانيا	**إنعكاسات المسح العقاري على إقليم برج بوعريريج**	67
1	الانعكاسات السياسية	68
2	الانعكاسات الاجتماعية	71
3	الانعكاسات الاقتصادية	76
خاتمة		80
الملاحق		82
قائمة المصادر والمراجع		83

فهرس المختصرات:

الدلالة	المختصر
متر	م
كيلومتر	كم
هكتار	ه
قبل الميلاد	ق.م
ميلادي	م
صفحة	ص
طبعة	ط
دون طبعة	د.ط
دون سنة	د.س
العدد	ع

فهرس الخرائط:

العنوان	الصفحة
الخريطة (01) الموقع الجغرافي لإقليم برج بوعريريج	35
الخريطة رقم (02): الخريطة الإدارية لإقليم برج بوعريريج إبان الاحتلال	36
الخريطة رقم (03): مخطط تمثيلي لتضاريس إقليم برج بوعريريج	38
الخريطة رقم (04): دوار مجانة	65
الخريطة رقم (05): دوار عين السلطان	66
الخريطة رقم (06): دوار تافرطاست	66
الخريطة رقم (07): دوار بوقطن	67

فهرس الجداول:

العنوان	الصفحة
الجدول رقم (1): مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863م	21
الجدول رقم (2): القبائل التي مسها سيناتوس كونسيلت 1863	24
الجدول رقم (3): القبائل التي خضعت للقرار المشيخي وفق الترتيبات الادارية العامة الصادرة في 23ماي 1863	25
الجدول رقم (4): القبائل التي خضعت للقرار المشيخي وفق قرار إمبراطوري صدر في 22مارس1865	26
الجدول رقم (5): النتائج التي تم التوصل إليها من خلال العملتين في المقاطعات الأربع	27
الجدول (06): مساحات المسح العقاري في الجزائر بعد قانون وارني 1873م	31
الجدول رقم (07): إحصائيات سكان الحشم المقرانيين 1846	54
الجدول رقم (08): قبائل الحشم الواقعة تحت نفوذ المقرانيين لمحيط برج بوعريريج سنة 1861	55
الجدول رقم (09): جدول يوضح مجموع الأراضي المصادرة لعائلة المقراني	62
الجدول رقم (10): طبيعة مسح الأراضي لكل من مجانة، المنصورة، سيدي مبارك	69

مقدمة

مقدمة

تُعدّ الأرض من أهم المقومات الاقتصادية والاجتماعية التي قامت عليها المجتمعات الإنسانية عبر مختلف العصور، إذ ارتبطت بأنظمة الملكية والاستقرار والإنتاج الزراعي، كما شكّلت محورًا أساسيًا في سياسات الدول والإدارات الحاكمة، وعندما احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، أدركت منذ السنوات الأولى أن السيطرة العسكرية وحدها لا تكفي لضمان استقرار المشروع الاستعماري، لذلك اتجهت إلى التحكم في الملكية العقارية باعتبارها الوسيلة الأكثر فعالية لترسيخ الوجود الاستيطاني وإحكام الهيمنة السياسية والاقتصادية على البلاد.

في هذا السياق، انتهجت الإدارة الاستعمارية الفرنسية سياسة عقارية شاملة مست مختلف مناطق الوطن الجزائري، اعتمدت فيها على جملة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي استهدفت إعادة هيكلة الملكية العقارية وفق النموذج الفرنسي، وقد تجسدت هذه السياسة من خلال عمليات المصادرة، وتحديد الملكيات، وإعادة تصنيف الأراضي، إلى جانب نظام المسح العقاري باعتباره أداة تقنية وقانونية مكّنت الإدارة الاستعمارية من ضبط المجال العقاري وتسهيل تحويل الأراضي من ملكية الأهالي إلى الملكية الإستيطانية.

من بين المناطق التي شهدت تطبيق هذه السياسة إقليم برج بوعريريج الواقع ضمن منطقة السهول العليا الشرقية، والذي حظي باهتمام الإدارة الاستعمارية الفرنسية مع نهاية الثلاثينيات القرن التاسع عشر(1839م)، بالنظر إلى موقعه الإستراتيجي وخصوبة أراضيه وأهميته الزراعية والرعوية، وقد تزامنت عمليات المسح العقاري بالمنطقة مع التوسع العسكري والإداري الفرنسي، واستمرت بصورة تدريجية إلى نهاية القرن التاسع عشر (1900)، مما انعكس بشكل مباشر على البنية العقارية والاجتماعية للسكان المحليين، وأسهم في تكريس السياسة الإستيطانية الفرنسية داخل الإقليم، ولقد اقتصرت الدراسة على إقليم برج بوعريريج، باعتباره مجالا جغرافيا شهد تطبيق السياسات العقارية الاستعمارية الفرنسية، وما رافقها من عمليات مسح للأراضي وإعادة تنظيم الملكية العقارية.

الإشكالية:

تمحورت إشكالية هذه الدراسة:

إلى أي مدى ساهم المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج خلال الفترة الاستعمارية (1839–1900م) في تكريس السياسة الاستيطانية الفرنسية وإعادة تشكيل البنية العقارية والاجتماعية للمنطقة؟

التساؤلات الفرعية:

-ما المقصود بالمسح العقاري؟

- وما الظروف التي أدّت إلى ظهوره وتطبيقه خلال الحقبة الاستعمارية في الجزائر؟

-وما الأهداف التي سعت الإدارة الاستعمارية إلى تحقيقها من خلاله؟

-ما أبرز القوانين التي اعتمدتها فرنسا في إطار سياستها العقارية بالجزائر خلال القرن التاسع عشر؟

-ما الآليات التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية في تطبيق المسح العقاري بإقليم برج بوعريريج؟

-ما طبيعة العلاقة بين تطبيق المسح العقاري في المنطقة واندلاع ثورة المقراني سنة 1871م؟

-ما أهم الانعكاسات والاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت عن تطبيق المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج؟

-كيف تم تطبيق المسح العقاري في منطقة مجانة؟

دوافع اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع انطلاقا من جملة من الدوافع الذاتية والموضوعية، فمن الناحية الذاتية، يعود اختيارنا لهذا الموضوع إلى رغبتنا الشخصية في التعمق في دراسة تاريخ المسح العقاري والسياسة العقارية الاستعمارية بإقليم برج بوعريريج، ومحاولة فهم مختلف القوانين والإجراءات التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في مجال الملكية

العقارية خلال الفترة الممتدة بين 1839 و1900، لما لهذا المجال من أهمية في الكشف عن آليات السيطرة الاستعمارية وإعادة تشكيل البنية الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة.

أما من الناحية الموضوعية، فإن هذا الموضوع يكتسي أهمية تاريخية كبرى، بالنظر إلى قلة الدراسات الأكاديمية المتخصصة، التي تناولت المسح العقاري في منطقة برج بوعريريج بصفة دقيقة، فهو يندرج هذا البحث ضمن المحاولات الرامية إلى إبراز خصوصيات المنطقة وإثراء الكتابات التاريخية المحلية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف نجملها في:

- دراسة السياسة العقارية الاستعمارية الفرنسية باعتبارها إحدى الوسائل التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية لإحكام السيطرة على الأراضي وتنظيم الملكية العقارية بما يخدم المشروع الاستيطاني .
- إبراز مختلف القوانين والإجراءات العقارية التي طبقتها السلطات الاستعمارية في المنطقة، ومدى تأثيرها على أنماط الملكية التقليدية للسكان المحليين .
- توضيح دور المسح العقاري في تسهيل عملية الاستيلاء على الأراضي وتوسيع الاستيطان الأوروبي داخل إقليم برج بوعريريج .
- الكشف عن أهم الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها المجتمع البرايجي نتيجة تطبيق السياسة العقارية الاستعمارية.
- المساهمة في إثراء الدراسات التاريخية المحلية المتعلقة بإقليم برج بوعريريج، وتسليط الضوء على جانب مهم من تاريخ المنطقة خلال الحقبة الاستعمارية.

المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المناهج منها: المنهج التأريخي، من خلال تتبع تطور السياسة العقارية الفرنسية وعرض مختلف القوانين والتشريعات المرتبطة بالمسح العقاري خلال القرن التاسع عشر، مع ربطها بالسياق التاريخي للمنطقة، كما تم توظيف

المنهج التحليلي بهدف تفسير آليات تطبيق المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج وتحليل انعكاساته على البنية العقارية والاجتماعية على أهالي المنطقة.

إضافة إلى ذلك، تم الاستعانة بالمنهج الجغرافي في دراسة الخصائص الطبيعية والمجالية للمنطقة، وتوظيف الخرائط لإبراز امتداد عمليات المسح العقاري داخل الإقليم خاصة في منطقة مجانة.

الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة

اعتمدت الدراسة على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المسح العقاري والملكية العقارية من زوايا مختلفة، ومن بينها:

-دراسة بوزيتون عبد الغني، المسح العقاري في تثبيت الملكية العقارية في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير في تخصص القانون العقاري، 2009_2010، وتناولت هذه الرسالة مجمل القوانين المتعلقة بالمسح العقاري، وأهم المفاهيم القانونية المعتمدة من طرف المشرع الجزائري.

- دراسة عيسى يزير، السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830_1914)، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، والتي ركزت على تحليل القوانين العقارية الاستعمارية بين (1844_1873)، وتختلف عن دراستنا في أنها لم تتطرق للجانب التطبيقي للسياسة العقارية على مستوى الأقاليم.

وفي حدود ما اطلعنا عليه من مصادر ومراجع، تعد هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع المسح العقاري خلال الحقبة الاستعمارية، لتركيزها على الآليات التطبيقية للسياسة الاستعمارية في دراسة إقليمية للمجال الجغرافي بالنسبة لإقليم برج بوعريريج.

خطة البحث

وللإجابة عن كل هذه التساؤلات اعتمدت الدراسة على ثلاث فصول رئيسية، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للمسح العقاري في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، بينما خصص الفصل الثاني لدراسة مراحل تطبيقيه في إقليم برج بوعريريج وآلياته المختلفة، أما الفصل الثالث فقد عالج المسح العقاري في منطقة مجانة" كأنموذجا"، وأهم انعكاساته السياسية والإقتصادية والإجتماعية على الإقليم، وصولا الى استخلاص النتائج العامة للدراسة.

نقد المصادر والمراجع

اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من المصادر والمراجع تنوعت وتفاوتت أهميتها حسب علاقتها بالموضوع، منها المصادر والمراجع والمجلات والمقالات بالإضافة إلى الرسائل الجامعية وكذا الموسوعات وغيرها نذكر منها: دراسات شارل روبير أجيرون منها: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1871_1919 الجزء الأول، 2009، والذي أفادنا في معرفة تطبيق القوانين العقارية في الجزائر وكتابه الثاني ، تاريخ الجزائر المعاصرة1982، والذي أفادنا في معرفة الهدف الإداري للسياسة العقارية الفرنسية في الجزائر وأهم القوانين التشريعية، دراسة عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض وبالأخص الجزء الأول الذي أفادنا كثيرا في موضوع الإستيطان والقوانين التشريعية العقارية، دراسة مزيان وشن وخاصة كتاب إقليم برج بوعريريج عبر العصور، والذي يتناول إقليم برج بوعريريج بصفة خاصة، دراسة كمال بيرم تحت عنوان صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين 1871_1954، والذي أفادنا في دراسة موقع البرج وإحصائيات القبائل الموجودة في تلك الفترة.

الصعوبات

كطبيعة أي بحث أكاديمي فهو لا يخلو من الصعوبات، فلقد واجهتنا خلال إنجاز هذه الدراسة عدة صعوبات أثرت بشكل مباشر على مسار العمل حيث تمثلت في:

شح المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع إضافة إلى ندرة الدراسات السابقة للموضوع والتي يمكن الاعتماد عليها كمرجعية علمية أو توجيهية، فضلا عن امتياز الموضوع بالطابع القانوني الذي إستلزم التعامل بحذر مع المصطلحات والصياغات القانونية، مع محاولة تجنب التعقيد لضمان وضوح التحليل والتقيد بالصياغة التاريخية، وكذا طبيعة الموضوع الأرشيفية التي شكلت عائقا آخر، نظرا لصعوبة الاطلاع على الوثائق الأرشيفية، فضلا عن عدم توفر المعطيات الكافية للموضوع وصعوبة إيجاد المعلومات المتعلقة بمجال الدراسة أثناء الفترة الإستعمارية.

الفصل الأول:

الإطار العام للمسح العقاري في الجزائر خلال الحقبة الإستعمارية1830-1900 م

تعد الأرض من أهم المرتكزات التي قامت عليها السياسة الاستعمارية، إذ لم تكن مجرد مجال جغرافي بل شكلت محورا إستراتيجيا لتحقيق السيطرة والنفوذ، فقد نظر المستعمر الى الأرض باعتبارها مصدرا للثروة والموارد ووسيلة لفرض الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية على الشعوب المستعمرة ومن خلال الإستيلاء على الأراضي وإعادة تنظيمها وفق مصالحه، سعت إلى تفكيك البنى التقليدية للمجتمع، وإحلال أنماط ملكية جديدة تخدم أهدافه التوسعية كما إرتبطت الأرض بالسيطرة السياسية، حيث مكنت المستعمر من تثبيت وجوده وتعزيز نفوذه عبر إنشاء مستوطنات وإدارات إستعمارية، وهذا ما فعلته فرنسا في الجزائر وذلك بعملية المسح العقاري فلهذا يعد من أهم الأدوات التي إعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لتنظيم المجال والتحكم في الارض، حيث لم يكن مجرد عملية تقنية لتحديد الملكيات، بل كان جزءا من سياسة ممنهجة تهدف إلى إعادة تشكيل البنية العقارية بما يخدم مصالح الإستعمار، فقد ظهر هذا النظام في ظل ظروف خاصة فرضتها مرحلة الإحتلال الفرنسي، التي سعت الى إحكام سيطرتها على الأراضي لتحقيق مشروعها وهدفها منذ دخولها الجزائر.

أولا: المسح العقاري: المفهوم، النشأة، الأهداف.

1. مفهوم المسح:

1.1 التعريف اللغوي: إمرار اليد على الشيء ومسحه ويمسحه مسحا ومسح الأرض مساحة أي ذرعها.[1]

- **مسح الأراضي:** قاسها ليعلم مساحتها بالأمتار المربعة ونحوها وقسمها، حدد أبعادها.[2]
- مصطلح المسح العقاري في اللغة الأجنبية نجدها (cadaster) كلمة مشتقة من اليونانية (catadtico) التي تعني قائمة أو(katadtikhon) مستعارة من (capitesetra) الكلمة اللاتينية القديمة والتي تشير إلى قوائم وسجلات الأملاك وملاكها قانونيا[3].

2.1 التعريف الإصطلاحي: يتمثل مسح الأراضي العام في الإجراءات المتخذة لتحديد وإحصاء الملكيات العامة والخاصة وذلك بمعرفة مساحة كل ملكية بدقة والتأكد من سندات المالك ومطابقة الوثائق بالمسح الميداني.[4] وهو إعداد مخطط منظم لتحديد الملكيات.[5]

3.1 التعريف التقني: يقوم الذين يشرفون على عملية المسح بضبط الملكية العقارية ومساحتها بدقة لإعداد مخطط تنظيمي لإقليم كل بلدية ولتنظيم إقليم الدولة.

4.1 التعريف القانوني: يتمثل في التعريف بالعقارات أي تبيان حالتها القانونية.[6]

---

[1]– جمال الدين ابن منظور: **لسان العرب**، دار المعارف، القاهرة، 2016، ص4196 ،4197.

[2]–تعريف المسح: الموقع الالكتروني لقاموس المعاني،www.almaany.com تم الاطلاع عليه يوم 26افريل 2026، على الساعة 12:30.

[3]–عبد الغني بوزيتون: **المسح العقاري في تثبيت الملكية العقارية في التشريع العقاري**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون عقاري، قسم القانون الخاص، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، (2009_2010)، ص 2،3.

[4]–فتحي طيطوس، جيلالي العكلي: "**النظام القانوني لمسح العام للأراضي في المسح التشريعي الجزائري**"، مجلة التعمير والبناء، المجلد 04، ع 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، جوان 2020، ص06.

[5]– عبد الغني بوزيتون: المرجع السابق، 2،3.

[6]– المرجع نفسه 4،5.

- المسح العقاري هو عملية فنية وقانونية لتحديد العقار وخصائصه وحقوق الأشخاص المتعلقة بهم.[1]

5.1 التعريف الإجرائي:

المسح العقاري هو سلسلة من الإجراءات القانونية، التقنية والإدارية القسرية التي فرضتها سلطات الاحتلال بهدف إستغلال سجلات الأراضي،[2] لإعادة رسم خريطة أراضي الأهالي وإحصاء الملكيات العامة والخاصة وهو يشمل كل الإجراءات التي تقضي بتحديد كل ما يتعلق بالأرض وتنظيم الملكيات لتحقيق مشروعها الإستيطاني.

2.ظروف نشأة المسح العقاري في الجزائر أثناء الفترة الاستعمارية:

بعد التأثر بنتائج الحضارات القديمة في مسح الأراضي، لجأت الدول الحديثة ومنها فرنسا إلى تطبيق هذه العملية في مستعمراتها، وعلى الرغم من صدور قانون 1851/06/16م لمحاولة تحقيق غايته لكنه فشل، لذا أصدر المشرع الفرنسي مرسوم 1863/04/22م المعروف باسم (Sinatus consult) للتفريق بين ملكية خاصة أو ملكية العرش لتسهيل نقل الملكية من الجزائريين إلى المستوطنين[3] السلطات الفرنسية صادرت كل أملاك الدايات والبايات وأراضي البايلك ومع التدفق الكبير للمعمرين سعت إلى الإستيلاء على الأراضي الخاصة وانتزاع الملكية العقارية للجزائريين، ثم جاء قانون 1873/07/26م يشترط انتقال الملكية عبر عقد ويقيم تحقيقات جماعية يديرها محافظ التحقيقات تستند إلى تقارير ترسل إلى مدير التسجيل لإصدار قرارات ملكية مع إتاحة فترة الطعن وتمنح مدة 3 أشهر ثم لحق به قانون 1897/02/16م بتحقيقات جزئية حول الملكية العقارية وإصدار

---

[1]- وهاب عياد: "**المسح العقاري المنازعات الناشئة عنه**"، **مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، ع13، جامعة قسنطينة _01_، قسنطينة، (د، س)، ص11.

[2]- عاشورات سلالات، ياسمينة معروف: "**إستغلال سجلات الأراضي العثمانية قبل قانون وارني لعام 1873**"، المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية، (د، م، ن)،2023، ص45.

[3]- فتحي طيطوس، الجيلالي العكلي: المرجع السابق، ص6.

سندات الملكية بعد حل النزاعات إن وجدت وفيما بعد صدرت نصوص قانونية أخرى لتأكيد هيمنة التشريع الفرنسي.[1]

3. أهدافه:

الإحتلال الفرنسي من خلال عملية المسح كانت له مجموعة من الأهداف وتمثلت في:

1.3 الهدف الاستيطاني:

- تسهيل الإستيطان ولا يتحقق سوى عبر انتزاع ملكية الأراضي من الجزائريين باستخدام القانون .
- ضمان وتوفير الأراضي لاستيعاب المعمرين (الأوروبيين والفرنسيين)، وتسهيل انتقالها إلى الكولون.
- حرمان الجزائريين من ممتلكاتهم العقارية –الثابتة–والأراضي الفلاحية.
- الإستيلاء على الممتلكات العقارية ولجعلها أملاك خاصة للدولة الفرنسية.[2]

–السياسة العقارية تسعى لتحقيق سوى مصلحة واحدة وضعت فوق كل اعتبار هي مصلحة المستوطنين، وهذه العملية لأجل تجريد الجزائريين من أملاكهم حتى الأراضي التي لم تأخذها السلطات تعرضت لنهب المعمرين ولتفكيك أراضي الملكية الجماعية (العروش) وجعلها ملكية خاصة (فردية) ولدعم الإستيطان لأنه أمر ضروري لتثبيت الإحتلال....[3]

---

[1] –أمينة غاميد، **منازعات المسح العقاري:** مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عقاري، معهد العلوم القانونية والإدارية، قسم القانون الخاص، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، (د، س)، ص10.

[2] –عدة بن داهة: **"عدوانية التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر وخروجها عن القانون والأخلاق"**، مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية، ع 6-5، جوان 2015، ص187،188.

[3] –عزيز خيثر: **"السياسة العقارية الفرنسية بالجزائر في 19م"**، مجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، م2، ع4، جامعة مولود معمري، الجزائر_تيزي وزو، ديسمبر 2016، ص192.

2.3 الهدف الإداري:

- إعادة هيكلة النظام العقاري في الجزائر.[1]
- توسيع المناطق المدنية وزيادة عدد البلديات وإنشاء الدوائر الإقليمية والمختلطة[2].
- عملية المسح تهدف إلى ضبط الملكية العقارية وفرز العقار ورسم حدوده وضبط مساحته.[3]
- تحديد المساحة المادية والموقع الطبوغرافي للأملاك العقارية الموجودة وإنشاء دفتر عقاري.[4]

_ تهدف إلى وضع هوية للعقار وتحديد أوصافها الكاملة [5]

السياسة العقارية التي اعتمد عليها الاحتلال تعتبر أكثرها فعالية ومكرا وذلك من أجل تحقيق مشروعها ولإخضاع العقار بالجزائر للتشريعات القانونية الفرنسية.[6]

3.3الهدف الجبائي:

هو معرفة الملكيات العقارية [7]بأنواعها وطبيعتها من أجل تقييم الضريبة العقارية المتعلقة بها وتشير الكثير من الدراسات أن المجتمعات القديمة عرفت ظاهرة الجباية العقارية وكذلك

---

[1]-عاشور سلالات، معروفة ياسمينة: المرجع السابق، ص47.

[2]- شارل روبير اجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982، ص82،81.

[3]-خليفة الذهبي، بواضح الطيب: "**إشكالات عملية المسح وأثرها على استقرار الملكية العقارية**"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12-ع 01، 2020، ص468.

[4]-هدى برابح:" **خطوات ومراحل عملية مسح الأراضي في ظل التشريع الجزائري**"، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 11، العدد 02، الجزائر، 2023، ص169.

[5]- المرجع نفسه، ص01.

[6] -عزيز خيثر: المرجع السابق، ص192.

[7]- الملكيات العقارية: هي الملكية الخاصة وهي حق التمتع والتصرف في المال العقاري والحقوق الينية وفق طبيعتها او غرضها وهي سلطة مباشرة يقرها التشريع لشخص معين على العقار ولفظ التمتع يشمل الاستغلال من أجل المنفعة الشخصية ينظر، عبد الرحمان نعيمي، **الملكية قيود العقارية في التشريع الجزائري وموقف الشريعة الإسلامية منها**، "دراسة مقارنة "، مجلة مداد، المجلد 05، ع01،جامعة زيان عاشور، الجلفة،2017 ، ص222.

قامت بها فرنسا أثناء تواجدها بالجزائر، فكان ولا يزال العقار يمثل مصدرا من مصادر تدعيم الخزينة العامة عن طريق الضرائب والرسوم[1].

ثانيا تطور التشريعات العقارية الفرنسية في الجزائر من 1844_1873 م.

1 التشريعات العقارية الأولى لتنظيم الملكية قبل 1863

1.1. مرسوم 1 أكتوبر 1844:

تدخلت السلطات الإدارية الإستعمارية الفرنسية بفرنسا لمحاولة فرنسة الأراضي الزراعية بالجزائر عبر سن قوانين لتسوية العقود العقارية بين الأهالي والأوروبيين وأصدرت مرسوم أكتوبر 1844 ويعد أول نص قانوني لتنظيم مسألة الملكية العقارية في الجزائر يتألف من 115 مادة موزعة على خمسة فصول أساسية، يهتم الفصل الأول ببيع العقارات وتسوية البيوع السابقة ومنع حدوثها مستقبلا، ويتناول الفصل الثاني إعادة شراء إيرادات مدى الحياة، ويضع الفصل الثالث شروط الحرية تملك العقارات، مثل منع الشراء في مناطق القبائل والسماح للضباط والموظفين بالشراء برخصة، ويخصص الفصل الرابع لنزع الملكية للمصلحة العامة ويتعلق بالفصل الخامس بالأراضي غير المستغلة [2] .

كما يسمح بإعادة شراء الأملاك العقارية، التي تم بيعها مقابل تعويض نقدي، ويضمن القانون الفرنسي مستقبلا المعاملات العقارية بين السكان المحليين والأوروبيين، مما يضمن الحقوق العقارية للمالكين الفرنسيين ويهدف هذا المرسوم إلى تسوية المعاملات العقارية السابقة، حيث قسمت الملكيات التي يمكن إلغاؤها إلى فئتين، الفئة الأولى تتعلق بالأسباب الناتجة عن جهل المشتري بالقانون الإسلامي، مثل عدم قابلية التصرف في الأملاك الوقفية أو عدم كفاية سلطة البائع، وتشمل حالات البيع دون وكالة خاصة للأطفال أو الغائبين أو

[1]– حنان أوشن، وردة خليفة: "**المسح العقاري كإجراء لإثبات الملكية العقارية في التشريع الجزائري**،" مجلة التشريعات التعمير والبناء، ع2، (د، م، ن)، جوان 2017، ص34.

[2]-عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج 1، دار المؤلفات، المسيلة، 2013، ص347.

الأزواج عن زوجاتهم أو الآباء عن أبنائهم أو الربائب والأصهار أو الإخوة عن بعضهم، أو رب العائلة عن أفراد عائلته، أما بالنسبة لهذه فستتم المصادقة على المعاملات العقارية بأثر رجعي، أما الفئة الثانية فتنقسم الأسباب المبطلة للعقد إلى قسمين: قسم يضمن حق المنقول إليه في استعادة عين ما دفع، لا في قيمته ما دفع، وقسم يشمل بقية الأسباب المبطلة، كالبيع المتعدد، أو عدم وجود العقار، تمنح مهلة سنتين لرفع الدعاوي القضائية، وبعد انقضائها يسقط حق المدعي في البطلان.[1]

ولقد أشار شارل روبير أجيرون أن هذا المرسوم حاول إدخال شيء من التنظيم على النظام العقاري ولكن وأثناء تدقيق سندات الملكية في مدينة الجزائر، تمت استعادة 95000 هكتار للدولة و37000 هكتار للأوروبيين و1500 هكتار فقط للمسلمين، اعتبرت لجنة المصلحة والتقسيم هذه العملية عبر عادلة، لكنها خصصت 2200 هكتار فقط للسكان الأصليين، الذين انتزعت ممتلكاتهم مما أدى إلى بيع الأراضي والهجرة، كما سمحت هذه الأراضي بإنشاء قرى استيطانية ومع رحيل بيجو وصل عدد المستوطنين الريفيين 15000.[2]

2.1 مرسوم 31 جويلية 1845:

لقد قضي هذا المرسوم بالسماح للعسكريين بحجز الأراضي الزراعية في حالة أي نشاط عدائي للوجود الفرنسي كإجراء حربي إذ نصت المادة 10 منه على مصادرة أملاك الجزائريين الذين افترقوا الأعمال العدائية ضد الفرنسيين أو القبائل الموالية لهم، أو تقديم المساعدات للثوار أو التواصل معهم، أو التغيب عن الأراضي لأكثر من ثلاثة أشهر دون إذن السلطات الاستعمارية ويهدف المرسوم صراحة إلى دفع الوجهاء وزعماء القبائل للإنحياز إلى فرنسا، مما شكل نواة البرجوازية العقارية في الجزائر، كما يسعى المرسوم لتسهيل استيطان الأوروبيين في الجزائر عبر منحهم أراضي مجانية من أملاك القبائل

[1] –صالح حيمر: " **قراءة في أمريتي 1844 و1846 حول الملكية العقارية في الجزائر، المضامين والنتائج**"، مجلة العصور الجديدة، ع 6، 2012، ص 70،71.

[2] –شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة:** المرجع السابق، ص43.

الثائرة، ومنحهم حق المرور المجاني والحماية على الطرق الفرنسية مقابل رسوم رمزية، ووعدهم بالإيواء المؤقت والمواد اللازمة لبناء المساكن، عاد منهم 25 ألف، بذل بيجو جهودا في شق وإنشاء مستعمرات زراعية نموذجية بجوار المعسكرات العسكرية.[1]

3.1 مرسوم 21 جويلية 1846:

- أكمل مرسوم جويلية 1846 مرسوم 1844، ولقد ركز على فحص ومراقبة عقود الملكية بعد أن وجدت السلطة الإستعمارية أن إسناد هذه المهمة للمحاكم العادية كان مكلفا ويستغرق وقتا طويلا لهذا تم نقل المسؤولية إلى المجالس الإدارية (مجالس المنازعات).[2]

وتحقيقا لهدف مرسوم 1844 فإن مرسوم 21 جويلية 1846 جاء تطبيقا له فقرر انتزاع ملكية الأراضي الريفية التي لا تملك سندات ملكية، وتحويلها إلى ملكية الدولة، خاصة أراضي البور التي اعتبرت بدون مالك فتم بموجب هذا المرسوم انتزاع 168000 هكتار في منطقة الجزائر العاصمة وحدها عاد منها 95,000 هكتار لقطاع الدولة، و37,000 هكتار لصالح الأوروبيين.[3]

لهذا تتطلب أمرية 21 جويلية 1846 فحص عقود الملكية الريفية بناء على قرارات وزارة الحربية، مع إلحاق الأراضي التي تفتقر لسندات ملكية بأملاك الدولة باستثناء ملكيات المدن الرئيسية وضواحيها وقد حددتها المادة الأولى من الأمرية كما يلي:

- **منطقة الجزائر:** بلديات، الجزائر، الأبيار، مصطفى باشا، بئر مادراسين، درارية، بئر خادم، القبة، دالي ابراهيم، بوزريعة، حسين داي.
- بلدية البلدية – بلدية وهران – بلدية مستغانم – بلدية عنابة وهذا على اعتبار أن هذه المناطق المذكورة قد تم تأسيس الملكية بها قبل ذلك.[4]

[1] –عدة بن داهة: المرجع السابق: ص 350،352.

[2] –صالح حيمر: المرجع السابق: ص76.

[3] –عدة بن داهة: المرجع السابق: ص 348،349.

[4] –عدة بن داهة: المرجع السابق: ص77.

لقد أصر هذا المرسوم ضرائب سنوية قدرها 10 فرنك على الأراضي التي ثبت صحة عقدها وتترك غير مزروعة، وفي حال عدم السداد تعطي الإدارة صلاحية بيعها للأوروبيين أو تخصيصها لمشروعات المصلحة العامة، وتمت إضافة الأراضي غير الصالحة للزراعة والمستنقعات إلى أملاك الدولة، وشمل الإجراء أراضي الرعي التي كان يستخدمها الجزائريون للماشية، مما أدى إلى حرمانهم من تلك الأراضي ظلما وعدوانا، إلى جانب طرد السكان والقبائل من أراضيهم وإستيلاء الإدارة الإستعمارية عليها.[1]

4.1 مرسوم 16 جوان 1851:

ينص قانون 16جوان1851 على أن الملكية مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك المحليين والفرنسيين، غير أن التطبيق العملي، إنقلب خلاف ذلك بعد صدور القانون حرمت الجماعات الجزائرية من الإقامة في الضواحي القريبة من الغابات إذ وجهت إليها إتهامات متتالية بارتكاب مخالفات [2]المشروع لا يختلف جذريا عن سابقيه، لكنه يسهل إجراءات مرسومي 1844-1846 ويمنح الطابع القانوني لمصادرة أراضي الجزائريين منذ بداية الاحتلال عبر المادة 40 التي تشترط حجز الأراضي المدنية بمرسوم من الحاكم العام أو بأمر موقت من الجنرالات في المناطق العسكرية، قبل أو بعد الاحتلال، يهدف المشروع إلى توحيد الملكية العقارية في الجزائر على قواعد فرنسا مستبعدا الاستثناءات السابقة ما عدا الحيازة في المناطق العسكرية بعد تعديل مشروع المجلس الوطني ودمجه مع مشروع الحكومة صدر قانون 16 جوان 1851م.[3]

[1] -عيسى يزير: **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص46.

[2] -عدة بن داهة: المرجع السابق، ص360،361.

[3] -الصغيرة طوالبية، أحمد شنيتي: "**دراسة في النص القانوني للتشريع العقاري الصادر بتاريخ 16 جوان 1851 من خلال وثائقه الرسمية** "، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 13، ع 02، نوفمبر 2025، ص604،605.

إن قانون 16 جوان 1851 لم يحسن وضعية العقارات الجزائرية، بل زاد من التوترات عبر السماح بالمصادرات، ما أدى إلى إنتفاضات عام 1859 (الأوراس) و1860 (الحضنة) ثم ثورات سيدي الشيخ 1864 نتيجة لذلك، أعادت السلطات الإستعمارية النظر في القضايا العقارية فصدرت إستشارة برلمانية عام 1863 كرد فعل على القانون، صلحت بعض بنوده وألغت أخرى.[1]

2. القرار المشيخي سيناتوس كونسيلت 1863 وإعادة تنظيم الملكية القبلية

خلال الحقبة الاستعمارية، استنزفت الجزائر مواردها الاقتصادية بتركيز أساسي على إستيلاء القوى المستعمرة على الأراضي التي شكلت قاعدة للمشاريع الاستيطانية والاستغلالية، إستخدمت السلطة الاستعمارية أساليب متعددة القوى العسكرية والقوانين التعسفية لمصادرة الأراضي، هدفها توطين الأوروبيين وتعزيز الهيمنة، إضافة إلى تسهيل عملية الاستنزاف الاقتصادي، سعت القوانين الفرنسية المتعاقبة إلى تمكين الاستعمار في الجزائر منذ قانون الضم عام 1834م، حيث أعلنت الإنضمام الرسمي للجزائر إلى فرنسا، ما مهد لبدء عمليات مصادرة واسعة النطاق للأرض، بدءا بأراضي البايلك والأوقاف ثم أراضي الأعرشة والقبائل أدت هذه السياسات إلى انتفاضات ومقاومة واسعة، فحاولت السلطات الاستعمارية القضاء عليها من خلال قانون "سيناتوس كونسيلت (1863)" الذي أعاد تعريف القبائل إلى دواوير، وأسس الملكية الفردية لتسهيل الإنتقال إلى سيطرة الاستيطان الفرنسي وتلبية المصالح الإقتصادية.[2]

1.2 تعريف قانون سيناتوس كونسيلت (Senatus Consulte):

يعد قانون "سيناتيس –كونسيلت" من أبرز التشريعات في تاريخ العقار الجزائري، إذ يستند إلى خطاب الإمبراطور نابليون الثالث الصادر في 6 فبراير 1863 إلى الحاكم العام

[1] –المرجع نفسه، ص617.

[2] –عبد الكريم حرمة: **"القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الإستيطانية (قانون سيناتوس كونسيلت Senatns Consulte) 1863 أنموذجا"**، مجلة حورية كان التاريخية، ع 60، 2023، ص165.

الماريشال بيليسي، وقدم مشروعه عضو اللجنة المشيخية كازابيانا إلى مجلس الشيوخ في جلسة 9 مارس 1863، ثم صيغ في قانون صدر في 22 أبريل 1863.[1]

القرار المشيخي الصادر 22 أفريل 1863 خلاف القانون 16 جوان 1851 سمح للأوروبيين بشراء أراضي الملك الجماعية وتوسيع مستعمراتهم دون عوائق، ومكن سلطات الإحتلال من مصادرة أراضي جديدة للمدن والقرى، رغم حفاظه على حقوق الملك والبايلك، أتاح للسلطة تأثيرا هيمنيا كبيرا، فجدول 1863 يظهر مساحة الأراضي التي زرعها المستعمرون الأوروبيين "وتطور الأنماط الزراعية التجارية (التبغ – القطن – الكتان – الكروم)، ومع ذلك لم يقبل المدنيون هذا القرار، إذ زاد من حقهم على العسكريين.[2]

الجدول رقم (1): مساحة الأراضي المزروعة فعلا من طرف الكولون سنة 1863م:

المساحة (بالهكتار)	الانتاج
172.179	الحبوب
3.535	الخضر
1.694	الأشجار المثمرة
3.000	التبغ
2.500	القطن
300	الكتان
20.000	الكروم
21.192	البستنة
225.000	المجموع

المصدر: عدة بن داهة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي للجزائر 1962_1830**، ج1، دار المؤلفات، المسيلة، ط1، ص 373.

[1] –فريال يحياوي مجاود: " **تداعيات تطبيق السيناتوس كونسيلت العقاري 22 أفريل 1863 على منطقة الجلفة** "، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد 13، ع 02، جامعة سيدي بلعباس، 2021، ص141.

[2] –عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 372،373.

2.2: أهدافه:

تعد تشريعات "سيناتوس كونسيلت" من أبرز ما سادت في القوانين العقارية الفرنسية بالجزائر، وقد نظمت من قبل مؤلفين فرنسيين بأنها صرح تنظيمي متميز ومع ذلك تكشف التحليلات المتعمقة للرسائل والأدبيات السياسية المرتبطة بهذه القوانين عن وجود مجموعة من الأهداف المعلنة، إلى جانب أهداف خفية تظهر أبعاد أوسع للسياسة الإستعمارية والإقتصادية للفرنسة في الوقت ذاته:

-الأهداف المعلنة:

يسلط الإمبراطور رسالته إلى الماريشال بيلسي (6 فيفري 1863) الضوء على ضرورة إنهاء معاناة الجزائريين من سلب أملاكهم نتيجة سياسة الحصر، مع التركيز على: تعزيز الملكية للجهات المالكة التعرف على ملكية الأهالي وتأسيس الملكية الفردية كلما أمكن، إنهاء الغموض حول الملكية العقارية في الجزائر، نقل مزايا الحضارة للجزائريين عبر الملكية الفردية وإستعادة القيمة الحقيقية للأرض الجزائرية في الإستخدام الزراعي والمعاملات العقارية.[1]

-الأهداف الخفية:

- تحقيق الأمن والاستقرار داخل المجتمع الجزائري كوسيلة لتوطيد الوجود الفرنسي في الجزائر، مستندا إلى ما صرح به مقرر اللجنة المشيخية في قانون الكونت دوكاز بيانكا (8 أفريل 1863)، مؤكدا أن استدامة السلم لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل غياب الخوف والقلق المتعلقين بملكية العقارات بين السكان.[2]
- إضعاف المقاومة عبر تفويض القبائل وتفكيك الروابط التقليدية، لاسيما رابطة الأرض، ما يحولها إلى مجموعات سكانية ضعيفة وغير متجانسة تسمى "الدوار" أو "البلدة"

[1]- صالح حيمر:" **قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية: قراءة تاريخية** "، مجلة العصور الجديدة، العدد 18-19، جانفي، ديسمبر 2012، منشورات مخبر البحث التاريخي (مصادر وتراجم)، جامعة وهران، الجزائر، ص 6،5.

[2]- المرجع نفسه، ص6.

وتستحدث كيان إداري شبيه بالبلدية الفرنسية يتكون من عائلات هدفها الأساسي تأمين لقمة العيش.[1]

- تحديد القاعدة العقارية الفعلية وفرض ضرائب مرتفعة لتوفير ميزانية إستعمارية وتغطية الرسوم المرتبطة بالمعاملات العقارية.
- سعي السلطات الفرنسية في أواخر القرن التاسع عشر إلى تقليص نفوذ العائلات الجزائرية التقليدية، لتحقيق مكاسب إقتصادية عبر فرض النظام الضريبي الفرنسي على الأراضي الجزائرية، وجمع الرسوم المتعلقة بالمعاملات العقارية.[2]

2. 3 إجراءات تطبيق سيناتوس كونسيلت:

تبنت إدارة الاحتلال خطة تشمل نقطتين: أولا، تحديد أراضي القبائل، ثانيا، توزيع هذه الأراضي بين الدواوير، خلال تنفيذ القرار، ثم فصل أراضي الملك من أراضي العرش، ما سمح بإلغاء الملكية الجماعية غير القابلة للتقسيم (ملكية القبائل) وإنشاء ملكية فردية دقيقة ومثبتة بسندات لا يمكن الطعن فيها، أدى ذلك إلى تمكين الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بثقة وأمان، ومساهمة في تفكيك البنية القبلية، وتسعى سلطات الاحتلال إلى توسيع البنية التحتية عبر إنشاء السكك الحديدية والطرق والسدود وقنوات الري والصرف إلى جانب بناء الكنائس والمدارس ومقرات البلديات تمهيد الإرساء المستعمرات وتأسيس مراكز إستيطانية للأوروبيين، ولهذا فإن تعليمات الحاكم العام للجزائر، المارشال بيليسي [3] الموجهة للجان المنفذة لقرار 11 جوان 1863 تؤكد صراحة الهدف الحقيقي، للقرار وهو إرساء الملكية الفردية والاطلاع على الأراضي الزراعية غير القابلة للتقسيم مع مراعاة حقوق

[1]–عبد الكريمة حرمة: المرجع السابق، ص168.

[2]–صالح حيمر: المرجع السابق، ص 7،8.

[3] –الماريشال بيليسي: عين على رأس الجزائر بتاريخ 24نوفمبر 1860كأول حاكم بعد نهاية عهد وزارة الجزائر والمستعمرات 1858_1860لم يكن على توافق كبير مع سيلسة مسؤوله الاعلى نابليون الثالث وكان طامحا للمزيد من سيطرة المعمرين على الجزائر، مؤيدا بذلك أطروحات المدنيين الذي كانوا أشد خطرا على الجزائر من نظرائهم العسكريين. ينظر: مصطفى عبيد:" **دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863**"، مجلة المصادر، ع 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية، الجزائر، 2012، ص257.

العائلات المالكة.[1]شمل قانون "سيناتوس كونسيلت" مهمتين: أولا تحديد أراضي القبائل الكبرى ذات المساحة الواسعة والكثافة السكانية العالية، ثم توزيع تلك الأراضي على الدواوير في شكل ملكيات فردية: ولهذا يوضح الجدول أهم القبائل التي مستها العملية:

الجدول رقم (2): القبائل التي مسها سيناتوس كونسيلت 1863

المنطقة	القبيلة
بلدية تيارت المختلطة (تيارت – أفلو)	– قبيلة أولاد خليف – قبيلة شاوية أولاد بلحسين – قبيلة أولاد زيان ومرابطين غرابة – قبيلة أولاد زيان شراقة – قبيلة زاوي وأولاد بوعفيف – قبيلة أولاد عدو وأولاد خالد – قبيلة بن مختار

المصدر: مصطفى عتيقة: **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع02، أفريل، 2022، جامعة تيارت، ص353

تأخر تطبيق سيناتوس كونسيلت في عدة مناطق وذلك راجع إلى بني مدين ، وهي قبيلة بربرية تتبع لبني توجين، تستهدف هذه القبيلة قائد المكتب العربي "لاكوت" في مدينة تيارت (أولاد الشريف) ،[2]تأخر تطبيق القرار المشيخي لسنة 1863 في بعض مناطق الوطن حتى الفترة الممتدة 1896 –1944، بينما طبقته قبائل الجهة الغربية مبكرا في ماي 1863، وشكلت الدواوير التي تشكلت فيها جماعات مثل حجاجة، أراقة، بني نسيج، عطبة، حمالة، سجرارة، بني خذو، المحاميد، الطمازنية، الخالطية، أولاد سيدي دحو، أولاد سعيد، وادي الحمام وغيرها من دواوير سعيدة، أولاد خالد، الغرابة الشراقة، الجعافرة، المعاريف، بني

[1]–عدة بن داهة: المرجع السابق،ص375،377.

[2] –مصطفى عتيقة:" **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا**"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع 02، أفريل، 2022، جامعة تيارت، ص 352،353.

مينارين، إلى جانب دواوير تيارت والبيض، وأيضا خضعت مختلف القبائل للإجراءات التطبيقية وفق القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863، وتبعا للترتيبات الإدارية في 23 ماي 1863 وهناك قبيلة منها 17 في إقليم وهران[1] كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (3): القبائل التي خضعت للقرار المشيخي وفق الترتيبات الادارية العامة الصادرة في 23ماي 1863

الدائرة	القبائل
سيدي بلعباس	أولاد براهيم
مستغانم	أولاد محالف – غوفيرات – أولاد قافة – أولاد سيدي عبد الله – شرفة الحمادية – أولاد بوكامل – الشلافة – الجبالة – المكاحلية.
وهران	الغرابة
معسكر	أولاد سعيد – أولاد سيدي دحو – الفرافين
تلمسان	أولاد سيمون – بني وزان – أولاد علا

المصدر: عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1962 _1830**، ج1، دار المؤلفات، المسيلة، ط1، ص380.

لقد صدر مرسوم إمبراطوري تابع للإجراءات التطبيقية في 22 مارس 1865 مست 124 قبيلة من بينها 43 قبيلة في إقليم وهران[2] وهي على الآتي:

[1]–عدة بن داهة: المرجع السابق، ص370،380.

[2]–المرجع نفسه، ص380.

الجدول رقم (4): القبائل التي خضعت للقرار المشيخي وفق قرار إمبراطوري صدر في 22مارس1865:

الدائرة	القبائل
وهران	الزمالة – الدواوير – التحاليت
مستغانم	عكرمة – الغرابة
زمورة	الحرارطة – أولاد سويد – الحساسمة – بني درقون
عمي موسى	أولاد العباسي –أولاد بوايقفي – أولاد علي – مريوة
الضاية	أولاد سيدي خليفة
الجعافرة	الجعافرة – أولاد بني جعفر – الجعافرة التوامة – المحامد
معسكر	عتبة الجبالة – بني ناير
تيارت	بني مدين – أولاد الشريف – الشراقة – أولاد الشريف – الغرابة – أولاد خالد الغرابة
سعيدة	بني مينارين – الفواقة – بني منارين التحاتة – أولاد خالد للغرابة – ذوي ثابت
تلمسان	بني ورنيد
الغزوات	سواحلية التحاتة – سواحلية الفواقة – ندرومة – زاوية الميراث
مغنية	بني واسين – أولاد سيدي مجاهد – جويدات – زمارة
سيدو	أولاد أرياخ – بني هديل – الغرابل – القط

المصدر: ينظر، عدة بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي** للجزائر1962 _1830، ج1، دار المؤلفات، المسيلة، ط1، ص381.

اختيرت القبائل التي تعالجها "سيناتوس كونسيلت" وفق هدفين: الأول دعم استيطان الأوروبيين باختيار القبائل القريبة من المراكز الإستيطانية أو الغابات أو السكك لتوفير الأراضي، تأمين المراكز، وتسهيل الامتداد، والثاني تحطيم النسيج الاجتماعي باختيار القبائل الكبيرة ذات المساحة الواسعة والكثافة السكانية لتفتيتها وإضعافها اقتصاديا.

صدر مرسومان عن الحاكم العام في 30 أفريل 1864 الأول يحدد عدد اللجان بـ 15 لجنة (واحدة لكل نوع) والثاني يحدد اللجان الفرعية بـ 21 لجنة، في 15 جوان 1864 أنجزت العمليتان الأولى والثانية في قبيلة حسن بن علي قرب ضواحي المدية، وبنهاية العام نفسه أنجزت العملية في 3 قبائل إضافية: هاشم بن داروع، أولاد عطية، والسواحلية وبولاية قسنطينة والجدول يوضح هذه النتائج على مستوى القبائل الأربعة:[1]

الجدول رقم(5): النتائج التي تم التوصل إليها من خلال العمليتين في المقاطعات الاربع:

المقاطعة	أسماء القبائل	عدد سكانها	مساحتها بالهكتار	عدد الدوائر التي تم انشاؤها
الجزائر	حسن بن علي	4,600	22,552	6
وهران	هاشم بن داروغ	1,822	4,567	2
قسنطينة	أولاد عطية	4,440	14,050	6
	السواحلية	1,968	7,304	4

المصدر: ينظر صالح حيمر:" **قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية: قراءة تاريخية** "، مجلة العصور الجديدة، ع 18-19، جانفي، ديسمبر 2012، منشورات مخبر البحث التاريخي (مصادر وتراجم)، جامعة وهران، الجزائر، ص13.

يظهر الجدول أن قانون سيناتوس كونسيلت استهدف به القبائل الكبرى ذات الموارد الواسعة والمساحة التي تتجاوز 47 ألف هكتار، وتم تقسيمها إلى 18 حوار تفكيكها وتقليل قوتها.

ومن بين النتائج التي أسفر عنها القرار المشيخي (22 أفريل 1863) هي:

_أنه من خلال هذا القرار فهو وإنما يصادق على التخصيصات الماضية ويفتح الطريق لتطوير الملكية الفردية الخاصة.[2]

_عمل قانون سيناتوس كونسيلت على محو الجنسية الجزائرية لأنه بمثابة خطر داهم يحيط بمستقبل الفرنسيين داخل الجزائر.

[1]-صالح حيمر: المرجع السابق، ص 12،13.

[2]-رشيد بن بردان: "**القانون العقاري: تغيرات الإطار التشريعي والتنظيمي على ضوء التحولات الإيديولوجية والاقتصادية** "، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 02، ع 02، جامعة بلعباس، كلية الحقوق،2012، ص5.

_كان هدف القوانين الإستعمارية الفرنسية مثل: مرسوم 22 أفريل 1863 الذي أقر ملكية الفردية وفك القبيلة الجزائرية، ومرسوم 14 جويلية 1865 في تمزيق الوحدة الجزائرية وخلق الفوارق بين أفراد المجتمع لتسهيل سيطرة فرنسا وتحقيق أهدافها الإستعمارية.[1]

_لقد قام قانون سيناتوس كونسيلت برفع عدد المعمرين في الفترة ما بين (1860 – 1870، فلهذا فإن هذا القرار المشيخي كان لصالح الاستيطان لأنه سمح بشراء أراضي القطر الجزائري وعمل على سلب ونهب الأملاك للمواطنين كما أراد تفريق الوحدة الجزائرية ضعاف الوازع الديني.[2]

3- قانون وارني 1873 وتكريس الملكية الفردية

تعود أولى الدراسات إلى 1871 وبعد اجتماع حضر فيه كل من الأميرالDe) Gueydon) حافظ الأختام و (Dufaux) و(Liefooc)وزير الداخلية تم الاتفاق على وضع أسس لمشروع ذلك القانون وأدخل عليه بعض التعديلات، لقد وضعت لجنة(Warnier) قانون يحتوي على 32 مادة بتاريخ 4 أفريل 1873 وبالرغم من انتقادات الحاكم العام الجديد وافقت عليه الحكومة يوم 26 جويلية 1873 تم التصويت على القانون بعد قراءة ثالثة من غير مناقشة ولا تعديل،[3] يسمى قانون المعمرين لأنه خدم مصالحهم، فخضعت جميع أراضي الإمبراطور للتشريع الفرنسي، وألغيت القوانين العقارية القائمة على الشريعة الاسلامية والعرف المحلي، وقسمت الأراضي الجماعية للقبائل والعائلات إلى قطع فردية،[4] ويهدف القانون إلى إلغاء الملكية الجماعية للقبائل والأعراش،[5]

---

[1]-محمد عيساوي، نبيل شريخي: **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1838-1871)**، دار شطايب، الجزائر، ص 236،238.

[2]- صالح حيمر: المرجع السابق، ص19.

[3]-شارل روبير أجيرون: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871-1919)**، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007، ص150 ،151.

[4]- فؤاد عزوز:" **التشريعات العقارية الفرنسية خلال فترة الحكم المدني 1870-1900** "، مدارات تاريخية، المجلد أول، عدد خاص، جامعة الوادي، أفريل 2019، ص297.

[5]-عدة بن داهة: المرجع السابق، ص392.

كان قانون وارني [1]رمي إلى تطبيق القوانين الفرنسية على جميع المبادلات العقارية المبرمة بين أشخاص ينتمون إلى تشريع مختلف بل حتى تلك التي تبرم بين المسلمين، وهكذا فإن اخضاع مبادلات الأهالي في مجال الممتلكات العقارية التي طبق عليها القانون الإمبراطوري،[2] أقر وارني بوجود ملكية فردية وأن القبيلة ترى أن لكل فرد من الحوار حق حصري في أراضي الملك والعرش التي يتواجد فيها الحوار الذي يسكنه، وبالتالي يعترف بوجود ملكية خاصة أو فردية في تلك الأراضي.[3]

لقد أخضع قانون 26 جويلية 1873 أراضي الامبراطور للتشريع الفرنسي، وعمل على اقرار الملكية الفردية، ولقد قرر وجوب تسيير الإدارة الاستعمارية لكل الملكيات العقارية في الجزائر مهما كانت صفة ملاكيها لأنه جاء للقضاء على القوانين الشرعية وأشكال التعاون والتضامن هذا القانون يريد اخضاع الأراضي للقانون الفرنسي بحيث تصبح الصفقات التجارية سهلة ومضمونة بين الجزائريين والأوروبيين، وهذا معناه التحول إلى التشريع الفرنسي بدل التشريع الإسلامي.[4]

1.3 تطبيق قانون 1873:

- لقد إستاء الحاكم العام(Gpauzy) من المشرع الذي كتب القانون وقال إنه ترك متاعب التطبيق وهي أكبر بكثير من التي عرفها ميلاد هذا القانون، ولقد صرح(Chanfy)، على

[1]– أوغنيست وراني: وارنييه Dr Auguste Hubert Warnier 1810-1875 الذي اعتبره المؤرخ الفرنسي شارل اجيرون المؤسس الحقيقي للأسطورة القبائلية ويعتبر أيضا من الشخصيات الفرنسية التي ساهمت بقوة في ترويج فكرة تمييز البربر عن العرب. ولقد جاء إلى الجزائر سنة 1934 كطبيب جراحة، وكان ابتداء من سنوات 1960 الناطق الرسمي للمعمرين وارتبط اسمه بقانون حول العقار صدر سنة 1873. وقد كان يقسم الجزائريين إلى ثلاثة أقسام –مليون من البربر الناطقين بالبربرية، 1,2 مليون بربر معربين، و500000 عرب وأتراك، ينظر التعريف بأوغنست وارني: الموقع الالكتروني لجريدة البصائرhttps://elbassair.dz ، تم الاطلاع عليه يوم 7ماي 2026 على الساعة 21:28.

[2]–شارل أجيرون: المرجع السابق، ص152.

[3]–عيسى يزير: **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830–1914)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008، ص75.

[4]–عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 392،393.

أن قانون وارنيه غير مفهوم، لذلك بدأت التناقضات والتعاليق الصادرة من اللجان الإدارية الأولى، فقد فرض هذا الأخير نظريته ووفق فيها رغم معارضة مجلس حكومته والذي كان يعارض إنشاء ملكية حيث هي موجودة في "أراضي ملك".[1]

-التحقق وإثبات الملكية الخاصة:

تم تعيين مستشار محقق ويتجه مزودا وفق عدة قوائم وسجلات إلى الموقع بوجود رئيس البلدية ومندوبين ويستلم عن كل عقار موضع تحديد الإستحقاقات التي تخص، ويتم إجراء تحقيق دقيق يضبط الشهادات المحصل عليها، ويحدد الشخص المالك للعقار، وكل العقارات التي ليس لمالكيها، حقوق مثبتة عن طريق عقد إداري أو موثق تكون هدفا لعقود خاصة، انتهت هذه العملية باستفادة 244830 مالك، ووصل عددا لعقود إلى 535,279[2]

[1]_شارل أجيرون: المرجع السابق، ص 160،161.

[2]_عيسى يزير: المرجع السابق، ص77.

-تأسيس الملكية الفردية

لقد أكمل قانون سيناتوس كونسيلت 1863، تسليم عقود الأراضي التي لا يزال فيها الملكية على الشيوع، ولقد إنتهت هذه العمليات إلى تسليم 459 عقد المساحات تقدر بـ 103,746 هـ.

إنتهى تطبيق قانون وارني إلى تنفيذه على 167 قبيلة (عرش) يقطنها 665,589 نسمة واستطاعت فرنسة مساحات كبيرة في الجزائر وهي على الآتي:

الجدول (06): مساحات المسح العقاري في الجزائر بعد قانون وارني 1873م:

مساحات الملكيات الخاصة بعقود فرنسية	مساحة الملكيات الجماعية بعقود فرنسية	مجموع الأراضي المفرنسة	مساحة الملكيات الخاصة الناتجة عن عقود الموثقين أو العقود الإدارية	أملاك الدولة والغابات
904,444 هـ.	**436,826 هـ.**	**134,1270 هـ.**	**238,571 هـ**	**659,254 هـ**

- **المصدر**: عيسى يزير: **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)**، رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص78.

- لقد حدثت الكثير من المشاكل أثناء تطبيق هذا القانون وخاصة عند التوثيق، كأن يتم تسجيل عقد الملكية باسم شخص آخر لا علاقة له بتاتا، بسبب تشابه الأسماء أو التناقض عقود الملكية المفرنسة مع عقود إدارية إلى جانب التفسيرات الخبيثة والخارجة عن القانون التي مكنت من تدعيم فاعليته لصالح الأوروبيين.[1]

[1] _عيسى يزير: المرجع السابق، ص 78،79.

خلاصة الفصل الأول

المسح العقاري عبارة عن أداة وألية تقنية قانونية، ولهذا كانت التشريعات العقارية في الجزائر جزء من المشروع الإستعماري الفرنسي، هدفت هذه السياسة إلى تسهيل الإستيطان الفرنسي والإستغلال الإقتصادي للجزائر، من خلال تنفيذ سلسلة من المراسيم والقوانين الصادرة من 1844 الى 1873، والتي أدت في النهاية الى نزع ملكية الكثير من الأراضي التي يملكها الجزائريون لصالح المعمرين والمستوطنين الأوروبيين، أسهمت في تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري.

الفصل الثاني

آليات المسح في إقليم برج بوعريريج

1830-1890م

تمهيد:

عرف إقليم برج بوعريريج خلال الفترة الإستعمارية تحولات عقارية عميقة، تجلّت بصورة واضحة بعد صدور التشريعات العقارية الفرنسية، وعلى رأسها قانون 22 أفريل 1863 المعروف بـ «السيناتوس كونسيلت"، والذي شكّل منطلقًا لعمليات المسح العقاري وإعادة هيكلة الملكية. وبحكم الأهمية الجغرافية والتاريخية للإقليم، أولت الإدارة الإستعمارية اهتمامًا خاصًا به، فعملت على تفكيك الملكية الجماعية القبلية وإحلال أنماط ملكية فردية خاضعة للقوانين الإستعمارية، قصد تسهيل السيطرة على الأراضي وإدماجها ضمن المنظومة العقارية الكولونيالية، بما يحقق أهداف التوسع الإستيطاني والتحكم في السكان المحليين.

أولا: الإطار الجغرافي والتاريخي لإقليم برج بوعريريج:

1الإطار الجغرافي:

1.1 الموقع الجغرافي:

تنتمي منطقة برج بوعريريج إلى إقليم الشرق الجزائري بين خطي 35° و37° شمالا، و4°و5° شرقا[1]، وهي بوابة الشرق يحدها من الشرق ولاية سطيف ومن الغرب ولاية البويرة وشمالا ولاية بجاية ومن الجنوب ولاية المسيلة (الحضنة)[2] ، وهي تقع في الجزء الغربي لإقليم السهول العليا الشرقية[2] تمتد على مساحة تقدر بـ 3920,42 كلم‘ وتبعد عن العاصمة 220 كلم[3]. أنظر الخريطة رقم (01):

[1] –شافية عبلول:"**أهم المعالم الأثرية لولاية برج بوعريريج لفترة الإسلامية**"، مجلة دراسات، م14، ع 1، قسنطينة، 2023، ص238.

[2] –مزيان وشن: **إقليم ولاية برج بوعريريج عبر العصور**، دار النشر جيتلي، الجزائر، 2006، ص14.

[3] –زهير صيفي: "**التباين في ولاية برج بوعريريج مقاربة جغرافية في الأسباب والنتائج**"، مجلة فاتر المخبر، المجلد 16، ع 02، 2021، ص 335،336.

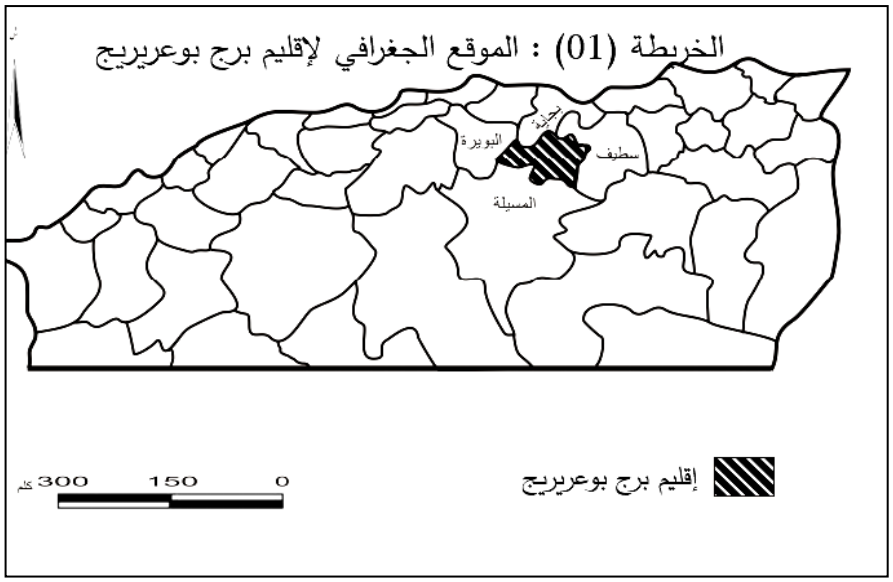

المصدر: آمنة بلعياضي: التربية البيئة بين النظرية والتطبيق، مدينة برج بوعريريج نموذجا،
رسالة ماجيستير في التعليمية والبحث الجغرافي، المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، 2011، ص 77.

2.1 الموقع الإداري للمنطقة خلال الفترة الإستعمارية:

شهدت منطقة برج بوعريريج عدة تحولات في التقسيم الإداري منذ منتصف القرن التاسع عشر، ففي سنة 1845 قُسّمت الجزائر إلى ثلاث عمالات كبرى، تزامنًا مع إنشاء المكاتب العربية التي أوكلت إليها مهمة مراقبة السكان وتنظيم المجال المحلي. ثم جاء القرار المشيخي لسنة 1863 ليشكل تحولًا حاسمًا في التنظيم الإداري والعقاري، حيث استهدفت الإدارة الإستعمارية من خلاله تفكيك الملكية الجماعية وتحويلها إلى ملكيات قابلة للتقسيم والتصرف، وذلك عبر إعادة تنظيم السكان ضمن دواوير تضم مجموعات سكانية غير متجانسة، ليصبح الدوار وحدة إدارية تابعة للبلدية المختلطة.[1]

وفي هذا الإطار، تعاقب على إدارة مركز برج بوعريريج خلال فترة الحكم العسكري عدد من الضباط، بداية بالنقيب دارجات، ثم الضابط مارمي، يليه الضابط بايان (Payen) الذي عايش انتفاضة المقراني وتولى إدارة المكتب العربي بالبرج بين سنتي 1860 و1869، ثم

[1]–سمير بن سعدي:"**قرار تعيين حدود قبيلة زمورة بموجب القرار المشيخي 1863**" "**دراسة وثيقة**"، مجلة مدارات للعلوم الإجتماعية والإنسانية، ع05، المركز الجامعي، غليزان، نوفمبر، 2021، ص60.

مارشال من 1869 إلى 1870، وبعده النقيب أوليفي (Capitaine Olivie) من 1870 إلى 1871، ثم الضابط دي شيسون (Ducheysson) من فيفري إلى جويلية 1871.

وفي 03 سبتمبر 1870 انتقل إقليم برج بوعريريج من دائرة عسكرية إلى بلدية كاملة الصلاحيات، قبل أن يتحول إلى بلدية مختلطة بتاريخ 13 نوفمبر 1874، حيث ضمت حينها كلًا من: عين تاغروت مع سدراتة والشويحة، وسيدي مبارك مع بئر عيسى، والعناصر مع قمور وتاسرة، إضافة إلى دوار الصنادة ودوار مجانة وعين السلطان[1] وفي 7 مارس 1881 ألحقت ببلدية برج بوعريريج مناطق الرابطة، والمكارطة، وزقرو، والقصور، وغيلاسة، والزمالة، ثم أُلغيت بلدية الأهالي للبرج بتاريخ 1 أفريل 1881. كما ضُمّ دوار الغرازلة وعين زادة إلى بلدية البرج المختلطة في 1 جانفي 1885.وفي 22 مارس 1890 أُطلقت تسمية جديدة على إقليم برج بوعريريج تحت إسم "**بلدية المعاضيد المختلطة**"، والتي ضمت أحد عشر دوارًا هي: زقر، الرابطة، الزمالة، غيلاسة، الغرازلة، واد قصب، القصور، المكارطة، سيدي مبارك، تاقلعيت، وعين الترك.[2]أنظر:

الخريطة رقم(02): الخريطة الإدارية لإقليم برج بوعريريج إبان الاحتلال الفرنسي 1890

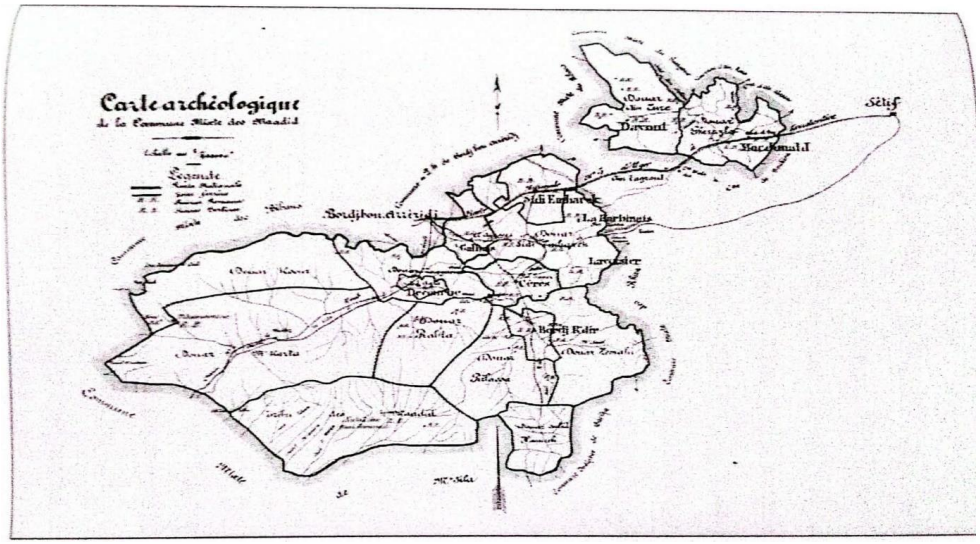

المصدر: كمال بيرم: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين1871 _1954**، دار أحلام أولاد شبل بئر توتة، الجزائر، ط 1، ص19

[1] -كمال بيرم: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين 1871_1954**، دار أحلام أولاد شبل بئر توتة، الجزائر، ط1، 2026، ص34، 36.

[2] -كمال بيرم: المرجع السابق، ص36.

3.1 الخصائص الطبيعية:

نتناول بالدراسة الجوانب الطبيعية لإبراز أهمية المنطقة بالنسبة للاستعمار الفرنسي، ورغبته في السيطرة على أخصب المناطق السهلية بالمنطقة، حيث يغطي إقليم السهول العليا 30% من مساحة الإقليم، تمتد من الشرق إلى الغرب يحتل وسط المنطقة تتميز بالانبساط تتخللها مجموعة من الأدوية وانتشار نقطي لبعض الأماكن الجبلية، فيها السهول متسعة شرقا وضيقة[1] غربا، فتتميز التضاريس بالتباين الواضح بين مختلف جهاتها، ففي الشمال الغربي تتميز بطابع جبلي من مرتفعات جبال البيبان وجبال بابور وهي جزء من سلسلة جبال الأطلس التلي.[2] ومن الناحية الجنوبية سلسلة جبال المعاضيد والشمال جبال ثنية النصر وبرج زمورة[3]. وتتربع سهول مجانة مساحات شاسعة بتربتها الخصبة وتمتد السهول شرقا عبر خليل كذلك وتمتد الأراضي الخصبة إلى الجهة الجنوبية الشرقية وتمتاز بالمروج الواسعة ووفرة المياه عكس الشمال الغربي تعتبر الجهة أفقر المناطق بالولاية نظرا لعزلتها، أما الجهة الغربية فهي ذات طابع جبلي تتشكل من مرتفعات البيبان تعتبر رمز المقاومة ضد الاحتلال،[4] والمنطقة الجبلية الجنوبية تتكون من جبال الحضنة، والجزء الجنوبي من المنطقة وهي كذلك ذات طابع جبلي نوعا ما أهم الجبال: جبل عش الثلج على ارتفاع 1875م، جبل مزيطة يبلغ إرتفاعه 1554م، جبل سيدي سحاب يشمل بلدية غيلاسة وجنوب غرب بلدية غدير يمتد إلى غاية العش إرتفاعه 1869م، ويغلب على الجهة الجنوبية السهول السخرية فهو قليل المردود الزراعي ماعدا ضفاف الأنهار الموجودة، وهناك تباين واضح في تضاريس الولاية، يبلغ إرتفاع أراضيها على مستوى سطح البحر يتراوح بين 1500م في المرتفعات الشمالية و800م في المناطق السهبية الجنوبية والجنوبية الشرقية، تشكل المرتفعات 48%

[1]– زهير صيفي: المرجع السابق، ص336.

[2]–مزيان وشن: المرجع السابق، ص15.

[3]–زهير صيفي: المرجع السابق، ص336.

[4]–مزيان وشن: المرجع السابق، ص15.

من المساحة الكلية، تتميز بطابع غطاء نباتي متوسط الكثافة وتتخللها الغابات بينما السهول تشكل 27% والباقي عبارة عن أحراش وصخور.[1]

الخريطة رقم (03): مخطط تمثيلي لتضاريس إقليم برج بوعريريج

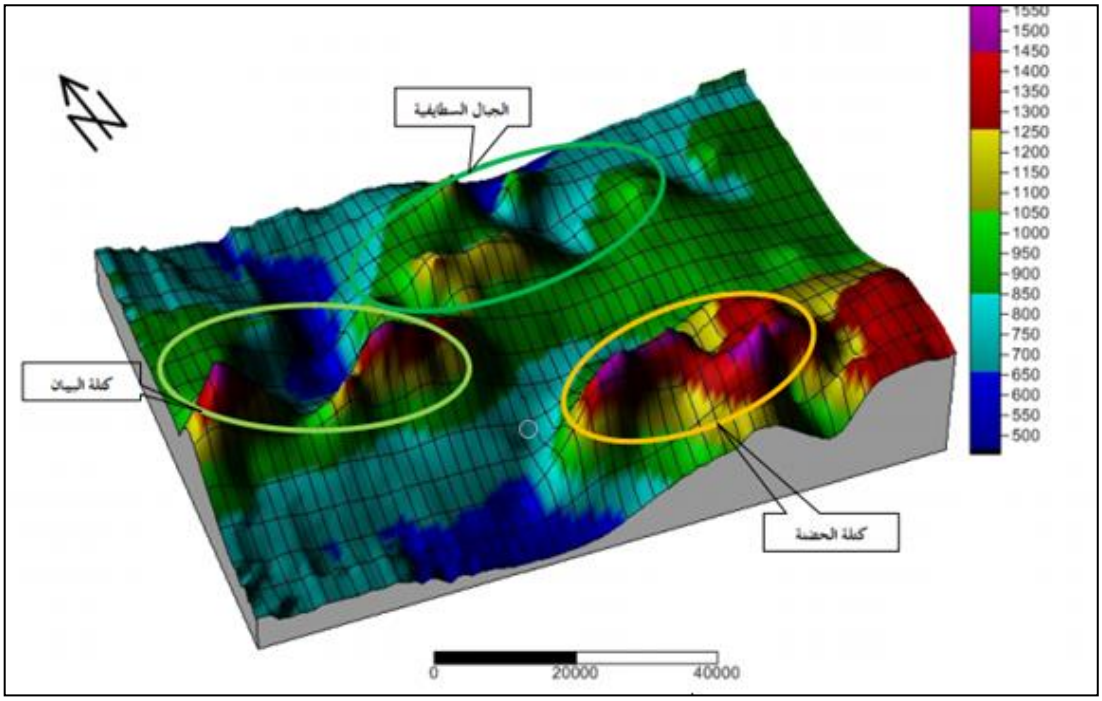

المصدر: سفيان بن صفية: **إشكالية تهيئة التنمية المتوازنة في الأوساط الجبلية في ولاية برج بوعريريج**، رسالة دكتوراه في التهيئة العمرانية، كلية الجغرافيا والتهيئة العمرانية وعلوم الأرض، جامعة قسنطينة 2، 2018، ص47.

2.الإطار التاريخي:

1.2 أصل التسمية:

يعود أصل تسمية برج بوعريريج إلى عهد العثمانيين وتعني كلمة البرج المكان المرتفع، وتختلف الروايات فهناك من يربط التسمية بالحارس التركي في مكان البرج الذي كان يضع فوق رأسه خوذة نحاسية بها ريش على شكل عروج الديك،[2] فاللفظ لم يظهر إلا في أرشيفهم وتسمى المناطق المرتفعة باسم القلاع – ولفظ البرج – استعمله الأتراك بشكل واسع على المناطق المرتفعة للحراسة والمراقبة، ولفظ برج في اللغة العربية يعني الظهور والبروز

[1] –زهير صيفي: المرجع السابق، ص337.

[2] –نجاة عبو:"**واقع المخطوطات المحلية في الجزائر المعاصرة، زاوية الشواترة، نموذجا**"، المجلة الجزائرية للدراسات التاريخية والقانونية، ع 3، جوان 2016، ص158.

والإرتفاع ويعني كذلك البيت المعلوم والروايات المنتشرة: أن برج بوعريريج كلمة مشتقة من –بابا عروج– التركي الذي قدم إلى الجزائر في 1415م، ويقال أن في عهده أعيد بناء البرج وقواعده من جديد بعدما كان معرض للصوص، واحتفاء به سمي "برج بوعروج" ولثقل اللفظ استبدل إلى –برج بوعريريج–، ولكن الاحتمال ضعيف لأن الاسم جاء بعد سنوات بعد بابا عروج ويعني اللفظ عموما: المكان المرتفع المطل على مختلف الجهات المجاورة والمنخفضة.

وهناك أسطورة تربط تسمية بوعريريج إلى شخصية تمارس اللصوصية يدعى بوعروج كان يمارس السرقة ويقطع الطريق على الناس عبر مضيق البيبان، معتمدا على البرج كمقر له، ويذكر أنه كان يضع على رأسه قبعة تقليدية تعلوها ريشة طويلة، وبسبب سلوكه غير المشرف وتصرفاته الإجرامية، وتقليلا وتصغيرا له أطلق عليه السكان إسم بوعريريج[1] .

2.2 برج بوعريريج أثناء التواجد العثماني:

بعد دخول العثمانيين إلى الجزائر إستجابةً لنداءات النجدة ضد التحرشات الإسبانية، عملوا على بسط نفوذهم في مختلف المناطق، وبحكم الموقع الإستراتيجي لبرج بوعريريج، الذي كان يمثل حلقة وصل بين الشرق والغرب، أدرك العثمانيون أهميته منذ وقت مبكر، ففي عهد حسن باشا، وأثناء تنظيم حملته ضد السلطان عبد العزيز صاحب قلعة بني عباس، قام بتشييد حصون بزمورة الواقعة قرب برج بوعريريج، وترك بها حاميات لتأمين طريق العبور نحو قسنطينة[2]. كما أن الأتراك، عند استقرارهم بالمنطقة، أنشأوا أبراجًا وحصونًا عديدة بهدف حماية الطرق وإخضاع القبائل المجاورة، مثل: تالا وزرو، تلبان، تسامرت، أولاد حمان، خليل، وبولحاف وغيرها.[3]

[1] –مزيان وشن: المرجع السابق، ص12.

[2] –شافية عبلول: "**أهم المعالم الأثرية لولاية برج بوعريريج في الفترة الإسلامية**"، مجلة دراسات، م14، ع1، قسنطينة، 2023، ص 246.

[3] –مزيان وشن: المرجع السابق، ص138.

3.2 دخول الإحتلال الفرنسي إلى المنطقة:

ابتليت الجزائر في 1830م بأبشع إحتلال عرضه التاريخ وهو الفرنسي، حيث بسط نفوذه عبر كافة البلاد وصولا إلى منطقة برج بوعريريج، التي كانت تحدث فيها أهم المقاومات بعد انتشار المقاومات المتعددة ردا على الاعتداء وهي مقاومة المقراني،[1] فبعد الانتصارات التي حققها جيش محمد عبد السلام المقراني على القوات الفرنسية قررت السلطات اختراق حدود عبد القادر التي كانت تحت إشراف المقراني فحدثت معارك عديدة عاشتها المنطقة ومدنها (المهير – المنصورة – العش – الحمادية – البرج – الغدير – مجانة) عام 1839م وأهم المعارك معركة أبواب الحديد وكانت فشل للمنطقة وانتصار للقوات الفرنسية فتمكنوا من الدخول رسميا إلى برج بوعريريج ومجانة وأحوازها فانسحب المقراني عبد السلام، وذهب إلى زمورة وتم تنحيته من طرف الأمير عبد القادر وتعيين مكانه أحمد بن عمر، ولم يستطع التصدي للاحتلال فعم في كل أرجاء إقليم برج بوعريريج بالضبط في نفس السنة 1839م،[2] وعدد ضحايا بعدها وصل 60.000 شخص، وبعض المناطق بقيت غير خاضعة للإحتلال الفرنسي ومنها زمورة، التي خضعت له في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكذلك جبال البيبان ووصلت إلى حدود رأس الوادي وقسمتها فرنسا إلى قسمين الأول باسم زمورة والثاني باسم تسامرت.[3]

وبعد انتصار الإستعمار في المنطقة، نصبت السلطات الفرنسية –أحمد أمقران–حاكما رسميا على مجانة وبعدما أصبحت في قبضته المنطقة، إستغلت مركز أحمد أمقران وسلطته لتطبيق الحكم الفرنسي المباشر على السكان وكانت تختبره فعجز عام 1840م من التغلب

[1] –شافية عبلول: المرجع السابق، ص624.

[2] –مزيان وشن: المرجع السابق، ص138.

[3] –سمير بن سعدي: **المختصر في تاريخ زمورة، نحو كتابة تاريخ المنطقة**، مطبعة زاعياش، بوزريعة، الجزائر، 2013، ص16.

على هجوم قام به جيش الأمير الذي وصل إلى مشارف مدينة مجانة ففر أحمد المقراني إلى زمورة.[1]

وبذكر أبو القاسم سعد الله أن الأمير عبد القادر وصل إلى مجانة لمواجهة العدو الذي كان قد بسط قوته ونفوذه في إقليم مجانة وذلك لما كان في أوج قوته 1837-1839م أي أن التواجد الفرنسي كان قد استحوذ عليها في تلك الفترة،[2] ويذكر كمال بيرم أن وصول الإحتلال الفرنسي لبرج بوعريريج كان عام 1838م، وبعد احتلال قسنطينة 1837م وإرساء الجنرال فرانسوا دي نيقري(François de Nigrier)[3] [4] للحملة العسكرية فالخروب أراد تنفيذ المخطط الكبير وهو إخضاع المناطق الداخلية أو الجنوب القسنطيني منها: سطيف وبرج بوعريريج فالمنطقة لها أهمية إستراتيجية من عدة جوانب بالنسبة للقيادة الفرنسية، والآخر جاء في 1838/12/1م من الجنرال قالبوا باحتلال كل من سطيف وجميلة حتى الوصول نحو سيدي مبارك في 25 ديسمبر 1838م، وواجهت القوات الفرنسية صعوبات الطريق وصعوبة التضاريس في المنطقة ومرت عبر جبال البيبان حتى بسطت سيطرتها.[5]

ويمكن إعتبار 1840م السنة التي إستطاعت فيها فرنسا السيطرة على الإقليم بصفة واسعة وجعلها محطة إنطلاق الحملات العسكرية نحو الجنوب الجزائري وتولى القيادة

[1] -مزيان وشن: المرجع السابق، ص 138،139.

[2] -سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص196.

[3] -كمال بيرم: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين 1871-1954**، دار أحلام للنشر أولاد شبل بئر توتة، الجزائر، ط1، 2026، ص 6،9.

[4] -الجنرال فراسوا دو نيقري (François de negrier): من مواليد 1788 ابن الضابط شوفالي في عهد لويس (16) تطوع في الجيش منذ 1805 كان أحد الضباط الذين تسلموا ترقيات الإمبراطور نابليون بونابرت في حربه ضد روسيا 1812 وحصل على رتبة ضابط نيشان شرقي (d'honneurhegion) بعد معركة واترلوا أصبح كولونيل منذ 22 أوت 1830 في الفرقة 54 عين على رأس القوة التي توجهت إلى قسنطينة 1838 إلى 1841 حيث امتاز بالانضباط والالتزام بالقانون لقبه الأهالي السلطان العادل توفي في 1842م، ينظر: كمال بيرم، المرجع السابق، ص18.

[5] -المرجع نفسه، ص 10،11.

الجنرال دي نيقري (François de Nigrier) على الشرق الجزائري وأقام القاعدة العسكرية بالخروب وبدأ بالحملات التوسيعية.[1]

ثانيا: أهداف المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج:

سعت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إلى تطبيق عملية المسح العقاري في الجزائري من خلال توفير وسائل قانونية ومالية، وبشرية وكانت منطقة برج بوعريريج من بين المناطق التي خضعت لهذا الإجراء، وذلك لتحقيق جملة من الأهداف منها:

- **السيطرة على الأملاك وتوسيع الملكية الإستعمارية:**

عملت السلطات الإستعمارية على الإستيلاء على الأراضي والأوقاف الإسلامية بهدف توسيع الممتلكات الفرنسية، وتمكين المعمرين من الإستفادة من الأراضي الخصبة، مما أدى إلى تقليص الملكية العقارية للسكان الجزائريين.[2]

-تدمير البنية الإجتماعية للقبائل:

تعد سياسة السيناتوس كونسيلت (Senatus-consult) التي أقرتها الإدارة الإستعمارية الفرنسية عام 1863 واحدة من أخطر المناورات السياسية التي استهدفت البنية الاجتماعية في إقليم برج بوعريريج، حيث لم يكن هدفها مجرد تنظيم ملكية الأرض بل كان في جوهره مخططا إستراتيجيا لتفتيت وحدة القبائل تكمن في تماسكها العضوي وسيطرتها الجغرافية الواسعة وهو ما جعلها تشكل شوكة سياسية وعسكرية تقف عائقا أمام التوسع الإستيطاني وعملت السلطات الإستعمارية على تحطيم الرابطة القبلية وذلك عن طريق تحويل الأرض من ملكية جماعية تحميها الأعراف والتقاليد إلى ملكيات فردية مشتتة مما سهل انتزاعها لاحقا. [3]

[1] _كمال بيرم: المرجع السابق، ص18.

[2] _عيسى بوقلقول:" **التشريعات العقارية والإستيطان خلال فترة الحكم المدني 1830_1842أنموذجا**"، مجلة مقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد9، ع1، جامعة باتنة، الجزائر ،2024، ص311.

[3]-مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج ،2026.

-إضعاف القيادات المحلية :

استهدفت الإدارة الإستعمارية الفرنسية إضعاف نفوذ العائلات والقيادات المحلية التي كانت تتمتع مكانة سياسية واجتماعية قوية في المنطقة، ومن أبرزها عائلة المقراني وخاصة الحاج محمد المقراني الذي مثل إحدى أهم القوى الأرستقراطية والمحاربة في المنطقة وقد عملت السلطات الإستعمارية على تجريد هذه العائلات من قواعدها الشعبية والمجالية الواسعة، من خلال إعادة تنظيم الملكيات العقارية وإثارة النزاعات الداخلية بين العروش والقبائل حول حدود الأراضي الجديدة ،وأدى ذلك إلى تفكيك الوحدة السياسية والإجتماعية التي كانت تمكن السكان من تنظيم المقاومة الجماعية ضد الوجود الفرنسي. [1]

-الأهمية الإقتصادية للمنطقة:

تعد منطقة برج بوعريريج، وخاصة سهل مجانة، من المناطق ذات الأهمية الإقتصادية والإستراتيجية بالنسبة للإدارة الإستعمارية الفرنسية، إذ اعتبرت خزانا زراعيا مهما وممرا حيويا يربط بين عدة مناطق داخلية، لذلك سعت السلطات الإستعمارية إلى تحويل الأراضي الجماعية وملكيات السكان المحليين إلى أملاك قابلة للإستغلال الاستيطاني، بما يسمح للشركات والمستوطنين الأوروبيين بالإستحواذ على أجود الأراضي الزراعية وتوجيه الإنتاج لخدمة الإقتصاد الفرنسي، كما هدفت عملية المسح العقاري إلى إعادة تنظيم الملكية العقارية وتحسين إستغلال اللأراضي وفق المنظور الاستعماري، إضافة إلى تسهيل فرض الضرائب وإحكام الرقابة الإدارية والعمرانية على المنطقة.[2]

[1]-مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج ،2026.

[2]-مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج،2026.

ثالثا: مراحل المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج:

شهدت منطقة برج بوعريريج خلال الفترة الإستعمارية تطبيق سياسة المسح العقاري باعتبارها أداة إدارية وإقتصادية هدفت إلى ضبط الأراضي وتنظيم الملكية العقارية، وقد مر هذا المسح بعدة مراحل متتالية نذكر منها:

1_المرحلة الأولى من 1839 -1863م: تجسدت في مجموعة من الخطوات:

1.1 التحديد العسكري:

في المرحلة الأولى من الاحتلال إبتداء من 1839، ركزت الإدارة الإستعمارية على ترسيخ السيطرة العسكرية قبل الإنتقال إلى الإستيطان المدني، فكان الهدف الأساسي هو تأمين المحاور الإستراتيجية وخاصة الطرق والممرات الحيوية مثل: طريق السلطان، وربط المراكز الساحلية بالمناطق الداخلية، بما يضمن سرعة تنقل الجيش وإخماد أي مقاومة.

إعتمدت فرنسا على المعرفة الجغرافية الدقيقة كأداة للسيطرة، فقد قام المهندسون العسكريون بإعداد خرائط طبوغرافية[1] مفصلة لمقاييس دقيقة (مثل 1/80.000)، هذه الخرائط لم تكن مجرد أدوات علمية، بل كانت وسيلة إستراتيجية لتحديد مواقع القبائل، الموارد الطبيعية، والمسالك الجبلية، سمحت هذه المعرفة بتخطيط الحملات العسكرية، وبناء شبكة من الحصون والثكنات.[2]

_عزل أراضي البايلك: تم إلحاق الأراضي بسجلات البايلك [3] عبر المصادرة مثل: أراضي أولاد عبد النور بالسهول العليا الشرقية في عهد الحاج أحمد باي، أو الشراء أو شغور الميراث، أو الترحيل لعدم دفع الضرائب أو التمرد على السلطة أو التعاون مع الأجانب.[1]

---

[1]–الخرائط الطبوغرافية: تلك الخرائط التي تعرض شكل الحيز المكاني، وهي وصف مظاهر سطح الأرض الطبيعية وبمعنى أدق وصف تضاريس المكان والخريطة الطوبوغرافية لمقياس رسمها بتوزيعه وبيانه، ينظر: إبراهيم زيادي، **الخرائط والمساحة**، قسم الجغرافيا، كلية الآداب جامعة الاسكندرية وبيروت العربية، دار المعرفة الجامعية، 1997، ص56.

[2] –مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[3] – البايلك: هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة، ميزتها الخصوبة، تنازل الدولة لصالح القبائل والشخاص من أجل الانتفاع بها دون حق التملك وبذلك تبقى ملكية الراقبة للدولة، تشمل الأراضي التي استحوذ عليها الحكام ابتداء من القرن السادس عشر ميلادي وحتى مشارف القرن التاسع عشر، ينظر: هدايات معماش، الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 131-132.

-إنشاء المراكز العسكرية:

عملت الإدارة الإستعمارية على إنشاء شبكة من المراكز العسكرية (الثكنات والحصون) في مواقع استراتيجية، لعبت هذه المراكز دورا مزدوجا منها دفاعي (حماية الجيش) وهجومي (الانطلاق لقمع المقاومة)، كما ساهمت في مراقبة السكان المحليين والتحكم في تحركاتهم، خاصة في المناطق العملية، لقد كان وراء هذه الإجراءات أهداف بعيدة المدى:

- تفكيك البنية الإجتماعية والقبلية للمجتمع الجزائري.
- فرض واقع جغرافي جديد يخدم المصالح الاستعمارية.
- تمهيد الطريق لمرحلة لاحقة هي الإستيطان وتكثيف الهجرة الأوروبية.[2]

2.المرحلة الثانية: تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت (1863-1871)

أصدر الإحتلال قانونا لتفكيك ملكية الأراضي القبلية، بهدف إزالة العائق الذي تمثله القبيلة بتماسكها ووحدتها أمام توسعه.[3]

1.2 هدفه:

قبل عام 1863م، كانت الأراضي في منطقة البرج (وباقي ربوع الجزائر) تخضع لنظام "أراضي العرش" أو الملكية الجماعية للقبيلة، لم يكن الفرد يملك الأرض بصفة شخصية، بل كانت القبيلة هي الحائزة عليها، لقد كان هدف القانون: ظاهريا، إدعى نابليون الثالث أن القانون جاء لحماية الملكية العربية، لكن الأكاديميين يجمعون على أن الهدف الحقيقي كان تفكيك البنية القبلية.[4]

---

[1] -هدايات معماش: "**الملكية العقارية في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر، (دراسة نقدية)**"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 09، ع 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2025، ص232.

[2] -مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[3] -سمير بن سعدي: المرجع السابق، ص34.

[4] - مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

2.2 إجراءات تطبيقه:

شهد قانو سيناتوس كونسيلت ضرب وحدة قبائل الهاشم [1]والمقراني[2]، سياسيا عبر تفتيت وعائهم العقاري، حيث عندما تفقد القبيلة أرضها الموحدة، تضعف سلطة الشيع أو الآغا على أتباعه، وذلك يمهد الطريق لسيادة الإدارة المدنية الفرنسية. هذا ويتم مسح أراضي القبيلة وتحديد ما تحتاجه القبيلة وذلك بناء على معايير فرنسية مجحفة، وما تبقى يسمى "**الأراضي الزائدة**"، وتصادرها الإدارة لتصبح تحت مسمى "**أملاك الدولة**"، هذه الأراضي الزائدة هي التي منحت لاحقا للمستوطنين القادمين من أوروبا، مما أدى إلى ظاهرة التفقير الممنهج للأهالي.[3]

[1]-قبائل الهاشم: قبيلة قديمة (المساحة 771.73 هكتار)، حسب المخططات القانونية المعدة من قبل مصلحة مسح الأراضي والخاصة بالجزء المضموم إلى الأراضي المدنية ، وتشمل هذه المساحة 5340هكتار تمثل مساحة قسم الشاوية العائد أصلهم إلى قبيلة زمورة وعدد السكان 4874 نسمة موزعون كالتالي 436 فرنسي، 98 يهودي، 142 أجنبي و3998 أهالي، ثم غير تطبيق الجزء الأول من المرسوم التشريعي على قبيلة هاشم، كانت تشمل البطون التالية في السابق: سيدي مبارك، شادة، العناصر، مجانة، سدراتة، ينظر: أكاردوف ، **معجم قبائل ودواوير الجزائر**، تر: حمزة الأمين يحياوي، مالك بن خيرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013، ص122.

[2]- قبائل المقراني: تعود أصولها إلى السيدة فاطمة ابنة الرسول صلى الله عليه وسلم، حيث تنسب إلى عياض الذين هاجروا من المشرق إلى المغرب في حدود القرن 11 هـ، وذلك تزامنا مع الهجرات الهلالية الوافدة إلى المغرب من المشرق، أين اختاروا من جبال قلعة بني حماد بالمعاضيد مستقرا لهم، هذه الأخيرة الواقعة شمال مدينة المسيلة وجنوب شرق برج بوعريريج، ينظر: محمد محمدي: "ثورة المقراني بمجانة في الشرق الجزائري سنة 1871، **ثورة للمال أم للمآل**"، المجلة المغاربية للمخطوطات، المجلد 17، ع01، جامعة الجزائر 2، 2021، ص313.

[3]-مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

3.المرحلة الثالثة: تطبيق قانون واني (1873-1900):

يعتبر قانون وارني الصادر في 26 جويلية 1873 الأخطر تقنيا وقانونيا في تاريخ العقار الجزائري، فإذا كان قانون السيناتوس كونسيلت قد حدد القبيلة، فإن وارني دخل بمجهر المهندس الطوبوغرافي إلى عمق الملكية الفردية لتفتيتها وتسهيل انتقالها للمستوطنين.[1]

1.3 هدفه:

_كان الهدف المعلن لهذا القانون هو تطهير الملكية، لكن الهدف الحقيقي كان القضاء على الملكية المشاعة.

_فرض القانون إلزامية التحقيق وإخضاع كل عقار في الجزائر للقانون المدني الفرنسي.

_تحويل العرف إلى نص ويعني ذلك أن ملكية لم تثبت بعقد رسمي ومخطط طوبوغرافي دقيق تعتبر أرضا شاغرة تؤول للدولة.[2]

2.3 إجراءات تطبيقه:

قبل الحديث عن إجراءات تطبيق القانون لابد أن نشير إلى المراحل التقنية في إعداد السجل العقاري، إذ ينتقل فيه المهندسون من المسح العام الذي يحدد المجال الإقليمي الواسع إلى مسح دقيق لكل قطعة أرض على حدة، والغاية من هذه العملية هي تحديد الحدود الحقيقية للعقارات، وضبط مساحاتها، وربطها لمالكيها الشرعيين.

يتم التركيز على القطعة العقارية باعتبارها الوحدة الأساسية للملكية، لذلك تجري عمليات ميدانية دقيقة

وحيث يقوم المهندسون بقياس أبعاد كل قطعة وتحديد زواياها وحدودها الطبيعية أو الإصطناعية مثل: الطرقات، الأدوية، الجدران، الأسوار، ومن أهم الخطوات الميدانية في

[1]–مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[2] –مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

المسح التفصيلي إختيار المقياس[1]، والإختبار ليس عشوائيا بل يخضع لضوابط وظيفية هي[2]:

-**إختيار مقياس الرسم المناسب** : المقاييس الكبيرة (1/500 أو 1/10000) تهدف إلى إظهار الاتفاقات، مثل ممرات المشاة، قنوات صرف المياه، والبروزات المعمارية، وهي تفاصيل حيوية في فض النزاعات الحضرية.

-**الرقم العقاري:** يتم التعامل مع العقار ككائن حي له هوية لا يتغير حتى لو تغير المالك، مما يسهل تتبع التاريخ العقاري للقطعة عبر العقود.

- **مرحلة التثبيت المساحي:** وهي عملية تحديد الإحداثيات الجغرافية لكل زاوية من زوايا القطعة وربطها بنقاط لتثبيت الوطنية، تكمن أهمية هذه العملية في ضمان حقه الموقع وإمكانية الرجوع إليه مستقبلا.
- **إعداد السجل العقاري:** لمنح كل قطعة رقم خاص ويسمى بالرقم العقاري أو الرقم المساحي، ويربط هذا الرقم باسم المالك الشرعي وبكل البيانات المتعلقة بالعقار مثل: المساحة، الموقع، نوع الإستغلال والحقوق المرتبطة به، يعد هذا السجل مرجعا قانونيا وإداريا مهما لأنه يثبت الملكية ويسهل عمليات البيع والشراء والرهن والميراث.[3]

بالنسبة لتطبيق قانون وارني فقد شملت إجراءات تطبيقه ما يلي:

[1]-المقياس: هو العلاقة بين البعد على الخريطة وما يقابله على الخريطة، كأن نقول إن المسافة بين مدينتين على 50خط مستقيم يصل بينهما، فالمقياس هو العلاقة بين البعدين 50كم على الأرض و5سم على الخريطة، يتم اختيار المقياس استناداً إلى عدة أسس هي: الهدف من وضع الخريطة. إذا كان الهدف هو وضع خريطة (مخطط) لبناء أو معمل فهذا يعني أن المخطط يجب أن يحوي تفصيلاً كاملاً ودقيقاً. ولذا فالمقياس يجب أن يكون كبيراً 1: 500، 1: 1000، ينظر: تعريف المقياس وخصائصه، الموقع الإلكتروني للمرجع الإلكتروني للمعلوماتية، https://ns1.almerja.com/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17ماي 2026، على الساعة 16:09.

[2] -مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[3]-مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

2.2.3 تقسيم السهول إلى مربعات هندسية (Concessions):

لقد شهدت منطقة البرج وخاصة السهول عملية مسح طوبوغرافي دقيق أدى إلى تقسيم الأراضي إلى مربعات منتظمة تعرف بالامتيازات، ويمكن تحليل هذه العملية كما يلي:

-**الطابع الهندسي:** إعتمدت الإدارة الاستعمارية على مقاييس رياضية وهندسية صارمة في رسم الحدود لكن تم تجاهل الخصائص الطبيعية مثل التضاريس (أودية، مرتفعات) مما أدى إلى تقسيم غير ملائم أحيانا.

-**إنشاء قرى الاستيطان:** إعتمدت فرنسا على سياسة انشاء مراكز إستيطانية منظمة وفق تخطيط مسبق مثل: مجانة، سيدي مبارك، وغيرها وفق تخطيط شبكي مستوحى من المدن الأوروبية لتوزيع متساو للأراضي لقطع سكنية داخل القرية وأراضي زراعية خارجها.

-**تفتيت الملكيات الجبلية:** أدى المسح التفصيلي إلى خلق قطع أرض صغيرة جدا وغير منتجة، مثلا في مناطق مثل: المنصورة، وجعافرة، مما دفع السكان للهجرة نحو المدن أو العمل كإجراء في أراضيهم السابقة.[1]

2.2.3 التحقيقات الجزئية (Enquêtes patielles):

إستخدمت الإدارة الإستعمارية الفرنسية التحقيقات الجزئية كآلية لإعادة صياغة النظام العقاري في الجزائر، عبر استهداف أراضي "الملك" الفردية في مناطق التداخل مع أراضي "العرش" الجماعية، هدفت هذه العملية الإنتقائية إلى تفكيك البنى التقليدية للملكية وتحويلها إلى نمط فردي قابل للتداول، مما سهل الإستحواذ العقاري وتوسيع الإستيطان من خلال إجراءات إثبات الملكية وتحديد الحدود

إرتبطت التحقيقات العقارية بظروف الهيمنة الإستعمارية، مما أدى إلى زعزعة النظم التقليدية لصالح مفاهيم قانونية حديثة أفرزت نزاعات توثيقية، وقد إستوحى قصور هذه العمليات الجزئية الإنتقال لاحقا نحو مقاربات تنظيمية أكثر شمولية واتساعا.[2]

[1]-مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[2]-مديرية مسح الاراضي لولاية ببرج بوعريريج، 2026.

-الإطار القانوني للتحقيقات الجزئية:

قد ارتكزت هذه التحقيقات على الأطر التشريعية الفرنسية، لاسيما قانون 1851 وقانون وارني لعام 1873، بهدف إلى إخضاع العقارات للقانون المدني الفرنسي واستبدال الحيازات العرفية بسندات ملكية رسمية.

تعتمد عملية التحقيق العقاري على منهجية تجمع بين الضبط الإداري والمعاينة الميدانية، حيث تبدأ بـ:

-**تعيين محقق عقاري** : وذلك لإجراء المسوحات وتحديد أنماط الاستغلال استنادا إلى المعرفة المحلية، وينتقل إلى الدوار (مثل دوار مجانة، دوار أولاد دحمان، أو بن داود) لمعاينة الأرض.

-**إشهار التحقيق:** وذلك لضمان الحق في الاعتراض والشفافية القانونية.

-**تحرير المحضر** : وذلك لتوثيق المساحات والحدود والأصول التاريخية للملكيات في إطار يعكس التفاعل بين السلطة والمجتمع المحلي.[1]

أثناء هذه التحقيقات الجزئية، واجه سكان إقليم برج بوعريريج مجموعة من التحديات.

-**التكاليف الباهضة:** كثرة الرسوم على صاحب الأرض منها رسوم التحقيق والمسح وهذا جعل الكثيرين لا يقومون بالدفع وعجزوا عن ذلك.

-**اللغة والترجمة** : تسببت الترجمة الخاطئة للعقود العرفية ضياع الكثير من الحقوق وذلك لترجمتها من العربية إلى الفرنسية.

-**الإعتراض الإداري:** إعترضت مصالح الأملاك (Le Domaine) التحقيقات الجزئية وذلك بحجة أن الأرض تابعة للعروش وبالتالي فهي للدولة غير ذلك تسهل منحها للمستوطنين في قرى مختلفة مثل: منصورة (Mansoura) أو (Galfois).[2]

[1]-مديرية مسح الاراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[2]-مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج،2026.

خلاصة الفصل الثاني:

إقليم برج بوعريريج له موقع إستراتيجي مهم، جعله محل اهتمام السلطات الفرنسية لما يتميز به من أهمية جغرافية واقتصادية، وفي هذا السياق عمدت الإدارة الاستعمارية إلى تطبيق آليات المسح العقاري باعتبارها أداة أساسية لترسيخ السياسة الاستيطانية، وذلك من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات العقارية التي استهدفت إعادة تنظيم الملكية العقارية، ومن أبرز هذه القوانين قانون سيناتيس كونسيلت الذي ساهم في تفكيك الملكية الجماعية، وقانون وارني الذي عمل على تكريس الملكية الفردية وتسهيل انتقال الأراضي إلى المعمرين الأوروبيين، وقد مهدت هذه السياسات الطريق أمام الاستيلاء على الأراضي الخصبة بالإقليم، مما أدى إلى إحداث تحولات عميقة مست البنية العقارية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البرايجي.

الفصل الثالث:

تطبيق المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج وانعكاساته

أولا: المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج: منطقة مجانة أنموذجا

قبل الدراسة عن عملية المسح في مجانة لابد من الحديث أولا عن ثورة المقراني وعلاقتها بعملية المسح:

1 أوضاع منطقة مجانة قبل انتفاضة المقراني 1871:

كانت عائلات الحشم الظاهرة من بين ابرز العائلات الممتدة حيث حظيت بملكيات ومساحات معتبرة من الأراضي في المنطقة ومن بينها: الشعب الحمرة– البير لحمر – بونشادة – دار الزيتون – سوناف – أولاد عجيل – اليشير–صنادة، وتمثل هذه الأراضي أمثلة حية على طبيعة التملك العقاري في تلك الفترة ،إذ لم تكن مجتمعة في بقعة واحدة ، بل جاءت موزعة على عدة أماكن، ولو جمعت مساحاتها الإجمالية لبلغت آلاف الهكتارات، وذلك دون احتساب أراضي حشم القبالة ،ويعدّ "عرش الحشم" جزءاً أصيلاً وضمنياً من تاريخ منطقة برج بوعريريج عامة، ومنطقة مجانة بصفة خاصة.[1] وعقب الإحتلال الفرنسي للمنطقة، حظيت مجانة باهتمام خاص من قِبل الإدارة الإستعمارية التي طبقت فيها سياستها العقارية؛ حيث تُعتبر مجانة النموذج الأبرز والمأساوي لتطبيق "المسح العقاري" في إقليم برج بوعريريج، وهو المكان الذي تجسدت فيه كافة آليات التفكيك والمصادرة العقارية للاستعمار الفرنسي، وتُشير التقارير الفرنسية الأولى الصادرة سنة 1845 إلى أن قبائل الحشم (والتي وجب توحيد مصطلحها في المذكرات لتجنب الخلط بين تسميتي "الحشم" أو "الهاشم") كانت تضم في منطقة برج بوعريريج حوالي 1400 خيمة، وتمتد أراضيها شمالاً من جبل موريسان إلى رأس الوادي شرقاً، ومن وادي مجانة إلى جبال الكاف وواد بتية غرباً، وتشمل هذه القبائل مناطق برج بوعريريج ومجانة وسيدي مبارك وعناصر، وتتكون من عدة فرق رئيسية هي: الدواوير، أولاد كدية، الجعافرة، المكاية، أولاد البدار، النشابة أولاد عجيل، أولاد العقبة،

[1]–مديرية مسح الاراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

أولاد شنيتي، أولاد حناشية، أولاد الصغار، والعلاوة.[1] وقدرت إحصائيات السلطة الفرنسية عدد قبائل الحشم المقرانين سنة 1846، كما يلي:

الجدول رقم(07): إحصائيات سكان الحشم المقرانيين 1846:

السكان	العدد
الفرسان	400
المشاة	840
السكان: أطفال، نساء، شيوخ	4900
المجموع	6200
عدد الخيام	1400

المصدر: كمال بيرم: **وضع قبائل إقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871في ضوء وثائق الارشيف الفرنسي،** مجلة الابراهيمي للآداب والعلوم الإنسانية، ع 03، جامعة برج بوعريريج، ص11.

بناء على إحصائيات سلطات الاحتلال عام 1861 لسكان المناطق العسكرية التابعة لقسمة سطيف ضمن مقاطعة قسنطينة، شملت قبائل الحشم في أقاليم مجانة، برج بوعريريج، العناصر، صنادة، بومرقد، وهي ضمن نفوذ المقرانين، بلغ عدد أفراد عائلة أولاد مقران وخدامهم 287 نسمة (428 رجلا، 427 امرأة، 432 طفلا)[2] وهي كالتالي:

[1]–كمال بيرم: "**وضع القبائل إقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871 في ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي**"، مجلة الابراهيمي للآداب والعلوم الانسانية، ع 03، جامعة برج بوعريريج، جوان 2020، ص11.

[2]–كمال بيرم: المرجع السابق، ص11.

الجدول رقم (08): قبائل الحشم الواقعة تحت نفوذ المقرانيين لمحيط برج بوعريريج سنة 1861

القبائل	الرجال	النساء	الأطفال	المجموع
قبيلة البدارة	187	178	236	604
قبيلة أولاد عجيل	175	155	174	504
قبيلة اللعالبة	94	102	105	302
قبيلة الكوابر	180	198	270	642
اللعلاونة (سيدي مبارك)	433	419	533	1385
قبيلة اللعلاونة	101	86	117	304
أولاد لخضر	348	318	472	1132
الحناشية	237	28	333	828
بني حمود	225	213	300	738
أولاد شنيتي	244	212	292	748
أولاد عقلة	185	170	213	568
الزلاقة	155	164	191	510
الخباثة	300	297	326	923
أولاد خليف	197	214	266	677
أولاد سنوسي	201	181	190	592
أولاد سيسي	197	214	266	677
أجانب	715	660	663	2038
المجموع				10399نسمة

المصدر: كمال بيرم: "**وضع قبائل إقليم برج بوعريريج بعد إنتفاضة المقراني 1871في ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي**"، مجلة الإبراهيمي للأداب والعلوم والانسانية، ع03، جامعة برج بوعريريج، ص12.

2. إندلاع ثورة المقراني 1871 :

انطلقت الثورة من مجانة في 16 مارس 1871، وامتدت لتشمل نصف البلاد تقريبا من الجزائر العاصمة غربا إلى القل شرقا، ومن البحر شمالا إلى عين الطيبة جنوبا، إنتهت الثورة باعتقال البطل الثائر في بومرزاق يوم 20 يناير 1872، وقع خلالها 340 معركة كبيرة، بالإضافة إلى المعارك الصغيرة، وبلغ عدد الثوار الجزائريين 200 ألف محارب.[1]

1.2 أسبابها: وتجلت في:

-السياسة الاستعمارية الفرنسية ودورها في اندلاع ثورة المقراني:

كانت السياسة التي إنتهجتها فرنسا اتجاه عائلة المقراني وتجاه شعبه، فقد إنتزعت 05 آلاف هكتار من أراضي المقرانيين (أولاد بلقندوز) لتوطين المعمرين المهاجرين مع منع المقراني من تطبيق نظام التويزة[2] الذي يتطلب جهدا جماعيا من أجل إضعاف الجميع.[3] وتتعلق أيضا أسباب ثورة 1871 بالسياسة الفرنسية في عهد الجمهورية الثالثة، رغم الإجراءات القمعية التي واجهت الثوار.[4]

-قضية الديون:

عندما توفى الخليفة الحاج أحمد المقراني عام 1853، ولى الفرنسيون ابنه محمد منصب الباشا آغا، ثم ضيقوا عليه منذ 1857، اضطر محمد الاقتراض أموال بفوائد عالية من بنوك وسماسرة يهود لمساعدة الفلاحين في الأزمة الزراعية (1866-1870) مما زاد ديونهم وعجزهم عن السداد، فأشعل موجة سخط في مناطق حكمه التي عانت بؤسا قاتلا، وفي إطار الحديث عن الديون، فرضت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر قوانين وأعباء

---

[1]-بسام العسلي: **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس للطباعة، بيروت، لبنان، ط 1 1902، ص11.

[2]- نظام التويزة: مجموع العادات الاجتماعية وأنماط السلوك النمطي المميز للمجتمع أو شعب ومعين، ينظر: حورية بودليو: "**التويزة في الريف الجزائري -مقاربة أنتروبولوجية في ريف حمالة ولاية ميلة**،" مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، ع 01، المجلد 11، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2025، ص288.

[3]-سمير بن سعدي: المختصر في تاريخ زمورة، المرجع السابق، ص 67،68.

[4]-محمد عيساوي، نبيل شريخي: **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830-1871)**، المرجع السابق، ص261.

ضريبية ثقيلة على الأهالي، شملت ضرائب مثل: العشور والزكاة واللزمة، زاد العبء الضريبي بأكثر من 200% مقارنة بفترة الجمهورية الثانية، وتفاقم خلال الجمهورية الثالثة بسبب غرامات حرب 1871م، دفع القبائل إلى ثورة 1871 بقيادة محمد المقراني، وأجبرته الأزمة على طلب قروض من الضباط الفرنسيين في المكاتب العربية.[1]

- تقليص صلاحيات المقراني:

منذ عام 1853م، بدأت السلطات الفرنسية بتقليص صلاحيات محمد المقراني، وسلبت منه سلطة اقتراح الشيوخ والقياد، متهمة إياه بإعاقة تطور الإدارة الإستعمارية وفي 1858م صدر أمر بإخضاع قبيلة هاشم للضريبة وإنهاء وصايته، كما أنشئ ملحق إداري ببرج تزمالت لإبعاده عن السلطة، اعتبر المقراني هذه الإجراءات تحذيرا له ولأسرته، ولاحقا طلب استقالته من منصب الباشاغا، مبررا استمراره في الخدمة سابقا بعدم رغبته في زيادة صعوبات فرنسا خلال حربها مع روسيا.[2]

-تجنيس وتسلط اليهود:

قد أصدرت فرنسا مرسوم كريميو عام 1870 لمنح اليهود الجزائريين الجنسية الفرنسية، مما يرفع من شأنهم سياسيا وقانونيا على حساب المسلمين، هذا أثار سخط الجزائريين كالمقراني، وأدى إلى تمرد في القبائل والأوراس، هذه السياسية الإستفزازية، عجلت بانفجار الوضع في منطقة برج بوعريريج، حيث إتخذها الشيخ المقراني مركزا لتعبئة القبائل، وأعلن منها ثورته المسلحة عام 1871، لتشهد المدينة معارك عنيفة وحصارا شديدا للمصالح الفرنسية. [3]

---

[1]- حورية طعبة، عبد القادر عميري: ظروف ودوافع ثورة المقراني والإخوة الرحمانين 1871م، ضمن كتاب جماعي: إشراف وتنسيق وتقديم الصالح بن سالم، محمد بن ساعو، **ثورة المقراني1871 م ودور الإخوة الرحمانين**، دار خيال، برج بوعريريج، الجزائر، ط1، 2021، ص148.

[2]-المرجع نفسه، ص148.

[3]-حورية طعبة، عبد القادر عميري: ظروف ودوافع ثورة المقراني والإخوة الرحمانين 1871م، ضمن كتاب جماعي: إشراف وتنسيق وتقديم الصالح بن سالم، محمد بن ساعو، المرجع السابق، ص149.

-الكوارث الطبيعية والمجاعات:

ساد التوتر منذ مجاعة 1867-1868 في صفوف الجزائريين، ولقد أكد مسؤولون فرنسيون استعداد الجزائيين للثورة، خاصة مع تذمر العائلات الكبيرة وفقدان ثقتهم بفرنسا، في 1870، زاد التوتر بفعل سيطرة الأوروبيين السياسية واحتقارهم للسكان، هما عمق الغضب والتنمر. [1]

2.2 أحداثها:

إجتمع المقراني مع أبناء عمومته مساء 14 مارس 1871، دون أن تكون لديه إستراتيجية عسكرية واضحة، قرر القائد مهاجمة مدينة البرج صباح 14 مارس بـ 6000 رجل، بينما يتجه أخوه بومزراق الى ونوغة وسور الغزلان، ويدعمه إبن عمه الحاج بوزيد من الخلف، وكلف صهره السعيد بن داود بمناطق الحضنة وبوسعادة وأولاد نايل بالجلفة،[2]لقد كان قرار إعلان الثورة بعد الشروع في تطبيق النظام المدني الجديد مع بداية 1871 وهو ما يعد بداية مرحلة جديدة يكون فيها الصراع عقائديا أكثر منه صراعا عسكريا وحربيا، وهو ما تؤكده المقولة الشهيرة للباشاغا محمد المقراني، الذي قرر إعلان ثورته في قوله: "**إنني مستعد أن أضع رقبتي، تحت السيف ليقطع رأسي، ولكن لا أطيع أبدا أحدا من غير الجنود ولا أقبل أن أخضع لحكومة التجار واليهود**"، وهذا ما يشير إلى تأثر محمد المقراني بالعقيدة الإسلامية والدين والقيم التي ترفض الذل والخنوع.[3]

ولكن بسبب عدم كفاية الاستعدادات فشل محمد المقراني في اقتحام مدينة البرج رغم حصارها أربعة أيام، تمكن القائد سويسي من تطويق قواته من الخلف، وأحرق منازل صافية واتخذ قصر الباشاغا مركزا للقيادة، كما منعه سويسي من دخول مدينة سطيف بعد نسف

---

[1]-يحي بوعزيز: **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 ويليه مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محمد المقراني وثورته**، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص179.

[2]-الصالح فركوس: **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، ط1، 2012، ص363.

[3]-محمد محمدي: المرجع السابق، ص322.

القصر، وظلت محاولات المقراني مجرد مناوشات ،وفشل في دخول مدينة البويرة، وأسفرت معركة المكوكة في 28 أفريل عن استشهاد وجرح عدد من المقاتلين [1]حاول بومزراق وقادة الثورة إخفاء خبر استشهاده في بداية الأمر، غير أن ثلاثة أشخاص من الذين اعتقلوا والتحقوا بالآغا بوزيد، أحاطوه بالأمر فقام بإخبار السلطات الفرنسية، وهكذا رحل الحاج محمد المقراني من ساحة المعركة بسرعة، لم يعش أحداثا حاسمة، دعم الثورة بتعاونه مع الشيخ الحداد، وهذا ما يضمن للثورة القدرة على الإستمرار والصمود [2]، قامت السلطات الفرنسية بأساليب الإضطهاد والردع والتقتيل ضد الأهالي وحتى الماشية فأحرقوا القرى، وقطعوا الأشجار، وأرغموا الناس على دفع غرامات الحرب، بعد نهاية المقاومة . [3]

[1]–الصالح فركوس: المرجع السابق، ص364.

[2] –بسام العسلي: المرجع السابق، ص143.

[3]–محمد عيساوي، نبيل شريخي: المرجع السابق، ص 263،264.

3.مراحل المسح العقاري في منطقة مجانة:

1.3_ التفكيك الإداري (السيناتوس كونسيلت): كانت مجانة مقر المقرانيين وقبل إنطلاق الثورة بدأت فرنسا في تحديدها لإضعاف نفوذ "الباشاغا" (المقراني)، فبدأت بتخفيت باشاغوية مجانة كانت المنطقة تمتد على مساحات شاسعة فقامت السلطات الفرنسية بتقسيمها إلى دواوير وذلك بموجب قانون 1863م لإضعاف وتدمير السلطة الروحية والسياسية للعائلة[1]، ثم إعداد المخططات الأولية: رسمت حدود "دوار مجانة" ضمن قبيلة "هاشم مجانة" وبدأت لجان المسح في فرز الأراضي التي تم ضمها على أنها أملاك دولة.

2.3_ مرحلة المصادرة الشاملة 1871م: بعد انهزام المقراني وانتهت ثورة المقراني قامت فرنسا "بالمصادرة"[2] وتعتبر مجانة الضحية الكبرى لعملية المسح العقابي فبدأوا بالمصادرة المطلقة فقد تم مصادرة أكثر من 500 ألف هكتار من أراضي الثوار في المنطقة، ثم عملية المسح الانتقائي حيث ركزت فرق المسح على سهل مجانة الخصب حيث تم مسحه بدقة ليبدأ عملية من السكان الأصليين بينما تركت الجبال الوعرة التي لا تصلح للاستيطان في وضعية قانونية غامضة، بعد نهاية الثورة أمرت السطات الفرنسية بمصادرة جميع أراضي الثوار الذين شاركوا في هذه الانتفاضة مع المقراني والحداد، حيث صدر القانون العقاري القاضي بمصادرة 2.400.000هكتار من أجود الأراضي في الهضاب العليا بشرق الجزائر[3]، تنوعت المصادرة فمنها:

---

[1] –مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[2]–المصادرة: لغة: المطلبة، من الفعل صادر وهي أن يوخذ مال الرجل قهرا وظلما وقيل: أخذ ماله بغير حق، صادره أي أشرعه منه وأخذه قصرا، وهي أخذ الشيء بغير رضا صاحبه ينظر: جمال ابن منظور، المرجع السابق، ص2413 اصطلاحا: المصادرة هي نزع مال مملوك لفرد جبرا عنه ودون مقابل بناء على حكم قضائي وتنقل ملكيته إلى الدولة وتعد من العقوبات التكميلية التي تمس المبالغ المالية للمحكوم عليه وبدون تعويض ينظر: أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954م): المرجع السابق، ص 157،159.

[3]–مزيان وشن:"**سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، حوليات التاريخ والجغرافيا**،" مجلة دولية علمية محكمة، ع6، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، دار الخلدونية، الجزائر، 2012، ص141.

مصادرة شخصية: لكل أملاك الأفراد الذين لعبوا دورا رئيسيا في الثورة كالمقراني والحداد سواء كانت عقارية أو غيرها.

مصادرة جماعية: لسكان الأعراش والدواوير الذين أرغموا على دفع جزء من أراضيهم الصالحة والجيدة للاستعمار الأوروبي.[1]صودرت أملاك وأراضي جماعية لأكثر من 330 قبيلة ودوار، تشمل 5948 رئيس عائلة بلغ مجموع مساحة الأراضي المصادرة 611,130 هكتار، صودرت أملاك وأراضي بصورة فردية، لعدد 3,601 رئيس عائلة، بلغ مجموع المساحة المصادرة 54,641 هكتار، [2]هذه كانت طبعة المصادرات ضد الثوار بصورة عامة في ثورة 1871.[3]

_مصادرة أملاك المقراني وأفراد عائلته:

بعد فشل الثورة، أسفرت عدة متغيرات إقتصادية واجتماعية، كان لها تأثير بالغ من عدة جوانب، فقد صودرت الأملاك وأجبر الأهالي على دفع غرامات مالية كبيرة، فقد تم تقسيم الثائرين إلى عشر (10) مجموعات من بينها عائلة المقراني وفروعها، حيث تمت مصادرة أملاك المقراني وعائلته على ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: بدأت بعد عشر أيام من الإنتفاضة أي يوم 25 مارس 1871م.

المرحلة الثانية: وقد بدأت السلطات الفرنسية بإحصاء ممتلكات كل فرع والذي استمر سنتين وأربعة أشهر، ففي 26 ماي 1872 صدر القرار رقم 220 القاضي بمصادرة أملاك أربعة فروع من العائلة: أولاد الحاج، أولاد عبد الله، أولاد بورنان، وأولاد عبد الرحمان، وكذلك أملاك السعيد بن داود قائد الحضنة وعدد من أفراد أولاد مقران وهم على النحو التالي:[4]

---

[1] –يحي بوعزيز: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013، ص314.

[2] –مزيان وشن: المرجع السابق، ص142.

[3]–يحي بوعزيز: المرجع السابق، 315.

[4]–سمير بن سعدي: " **سمير بن سعدي: مصادرات أملاك العائلة المقرانية بعد ثورة 1871م _دراسة إحصائية**"، ضمن كتاب جماعي ثورة المقراني 1871، ودور الإخوة الرحمانين، اشراف وتنسيق وتقديم: الصالح بن سالم، محمد بن ساعو، دار خيال، برج بوعريريج، الجزائر، ط1، 2021، ص215.

الجدول رقم (09): جدول يوضح مجموع الأراضي المصادرة لعائلة المقراني

فروع العائلة المقرانية	مجموع الأراضي المصادرة
أولاد عبد الرحمان	25 س / 06 آر / 3373 هـ
فرع أولاد الحاج	39 س / 89 آر / 6813 هـ
فرع أولاد عبد الله	52 س / 75 آر / 4633 هـ
فرع أولاد عبد السلام	09 س / 56 آر / 4050 هـ
فرع أولاد بلقندوز	40 س / 29 آر / 33801 هـ
فرع أولاد بورنان	79 س / 60 آر / 1883 هـ
المجموع الكلي	44 س / 17 آر / 24556 هـ

المصدر: سمير بن سعدي: " **مصادرات أملاك العائلة المقرانية بعد ثورة 1871م دراسة إحصائية**"، ضمن كتاب جماعي: ثورة المقراني 1871، ودور الإخوة الرحمانين، اشراف وتنسيق وتقديم: الصالح بن سالم، محمد بن ساعو، دار خيال، برج بوعريريج، الجزائر، ط1، 2021، ص 216

-مصادرة أملاك الشيخ وأفراد عائلته:

لقد تعرضت عائلة الشيخ الحداد لنفس المرحلة الذي تعرضت له عائلة المقراني واتبع الفرنسيون نفس الأسلوب في المصادرة الجماعية لكل أملاكها العقارية وغير العقارية، اعتبرت عائلة الحداد فقيرة لا تختلف عن وضع بقية الأهالي، ومع ذلك مورس معها القسوة وصودرت كل أملاكها، لقد بلغ مجموع مساحات أراضيهم التي صودرت حوالي 502,52.05 هكتار، تحتوي على 62 ضيعة فلاحية للحبوب والغلال البعلية خاصة الزيتون والتين، وستة بساتين مسقية للخضر، وسبعة منازل شملت 24 غرفة و15 دكانا ومخزنا للتجارة، وثلاث اصطبلات وثلاث لحوان، ومعصرة زيتون، ومسجد وبلغ مجموع

الأشجار المثمرة التي تم حصرها 14528 شجرة وبذلك جردت العائلة من كل ما تملك، وشرد أفرادها مثلما حصل لعائلة المقراني.[1]

3.3 مرحلة تطبيق قانون فارنييه (1873) : بعد المصادرة جاءت عملية التطهير لما تبقى من ملكيات فردية للجزائريين عبر هذا القانون ، وذلك من خلال انشاء مركز مجانة الاستيطاني حيث تم اقتطاع جزء من قلب الدوار لإنشاء قرية الرويبة فكان لابد من مسح الأراضي المحيطة به لينجح المركز وتحديد "القطع الاستيطانية" من الأرض (Lots de colonisation)، حسب ما ورد في صحيفة(Le Républicain de constantise) الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 1897 أن تاريخ تأسيس البلدة الاستيطانية في مجانة ارتبط مباشرة بالأحداث التي أعقبت ثورة المقراني وشملت هذه الأحداث سياسة المصادرة الواسعة حيث تقوم بعد ذلك[2] بإعادة توزيعها على المعمرين الأوروبيين إضافة إلى فئة من السكان المحليين الذي عرفوا باسم أصدقاء فرنسا (Le Amis de la france) فلقد نشر مقال فيهذه الصحيفة بعنوان (Medjana)حيث ذكر أن البلدية بمجانة تأسست سنة 1874[3] وذلك بعد مصادرة أراضي قبيلة الحشم وأملاكهم بالأمر الذي جاء في 1872/07/16 منهم: الصبايحي قويدر بن بلخير محمد بن عيسى، بوزيد بن عيشة، الجمعي بن عثمان، السعيد بن زيري بورحلة عبد الله بن بورنو إضافة إلى قائمة طويلة لأسماء فرق أخرى مثل: أولاد خلوف مزيطة العياض، المكارطة الجبايلية[4]، وقد قامت الإدارة الإستعمارية بتقسيم هذه الأراضي ومنحها في شكل إمتيازات فلاحية لعدد من المعمرين حيث حصل حوالي خمسين مستوطنا على قطع زراعية قدرت مساحة كل واحدة منها بحوالي 40 هكتارا لكن ظروف الاستقرار لم تكن سهلة، إذا لم يصمد مع مرور السنوات سوى ثمانية معمرين استمروا في المنطقة وهؤلاء العائلات:(les coudreit- les Rivallait- les Guerre- Le Domay-

[1]–يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص32 ،33.

[2] –مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج ،2026.

[3]–مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج،2026.

[4]–كمال بيرم: المرجع السابق، ص51.

(Les Duvert- Les Achermann- Les Piola- Les Piola) ، ولا تزال عائلات مزارعها متداولة ومعروضة في المنطقة إلى غاية اليوم، وقد تم تجديد الفلاحين من عقود ملكياتهم حيث طلب من فلاحون مجانة بتقديم "سندات ملكية" الرسمية وبما أنها كانت "عريضة" أو "مشاعة"[1] فقد صنفت أراضيهم كأراضي بلا صاحب(Terres Sans maitre) وألحقت بأملاك الدولة (Domaine).

4 . النتائج المترتبة عن عملية المسح في منطقة مجانة :

أدت عملية المسح والتقسيم إلى:

_الإزدواجية العقارية: فقد نشأ بمجانة نظامان نظام المسح الفرنسي الدقيق للقرية الإستيطانية وأراضيها الخصبة ونظام المسح الإجمالي (التقريبي) شمل أراضي الدواوير الجبلية.

تحول الملاك إلى أجراء: أصحاب الأرض الأصليون في "مجانة" كانوا يملكون آلاف الهكتارات لكن أصبحوا وفقا لدفاتر المسح الجديدة "خماسين" في مزارع المستوطنين.

_تغيير الألقاب: ترافقت عملية المسح العقاري في المنطقة مع قانون الحالة المدنية (1882) حيث تم ربط قطع الأرض الممسوحة بألقاب عائلات جديدة وزعت على السكان لتسهيل عملية الرقابة وفرض الضرائب وثم انبثقت دواوير عن منطقة مجانة (عرش هاشم مجانة) وهي:

[1]–مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج ،2026.

_دوار مجانة (Medjana): وهو المركز الذي ضم بلدة مجانة الحالية واقتطعت منه أفضل الأراضي لإنشاء "القرية الاستيطانية".[1] انظر:

الخريطة رقم(04): دوار مجانة

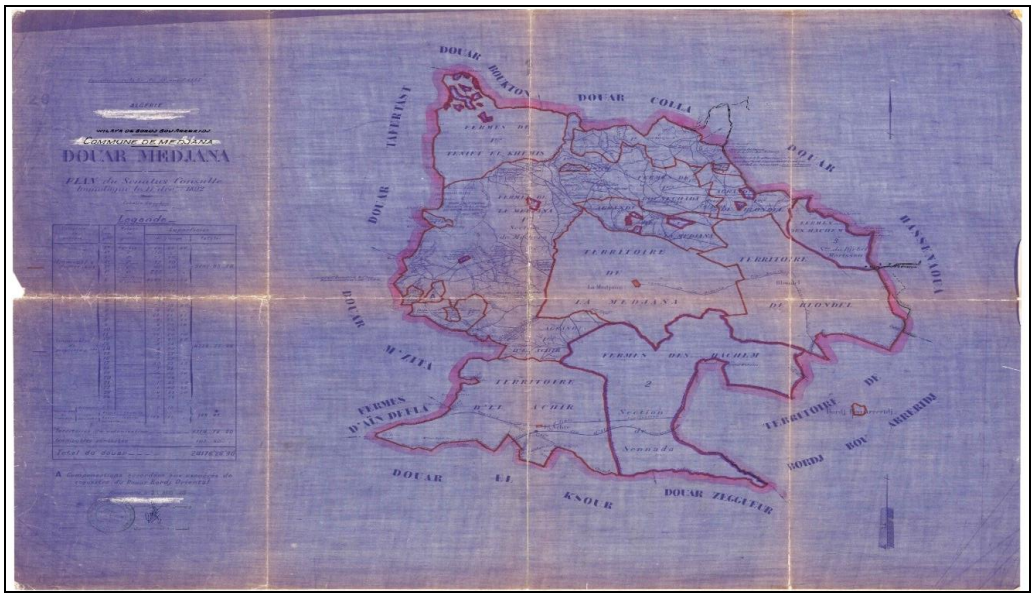

المصدر: مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026

- **دوار عين السلطان (ain Sultane–Blandel)**: شمل الأراضي الواقعة في الجهة الشرقية، وتمتاز بخصوبة عالية صالحة لزراعة الحبوب، أنظر:

[1]–مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج ،2026.

الخريطة رقم (05): دوار عين السلطان:

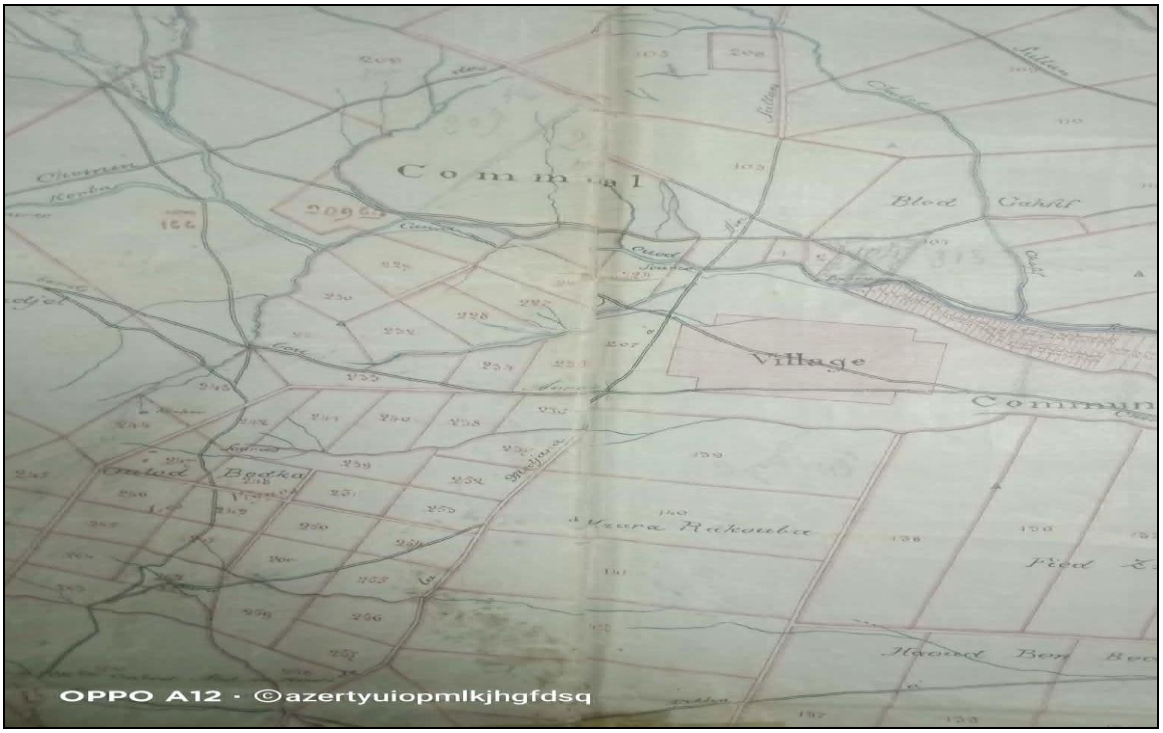

المصدر: مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026

- **دوار تافرطاست (tafirtast):** هو يشمل منطقة جبلية غابية كانت تستعمل كمراعي ومناطق دفاعية، أنظر الخريطة رقم (06):

- **الخريطة رقم (06):** دوار تافرطاست

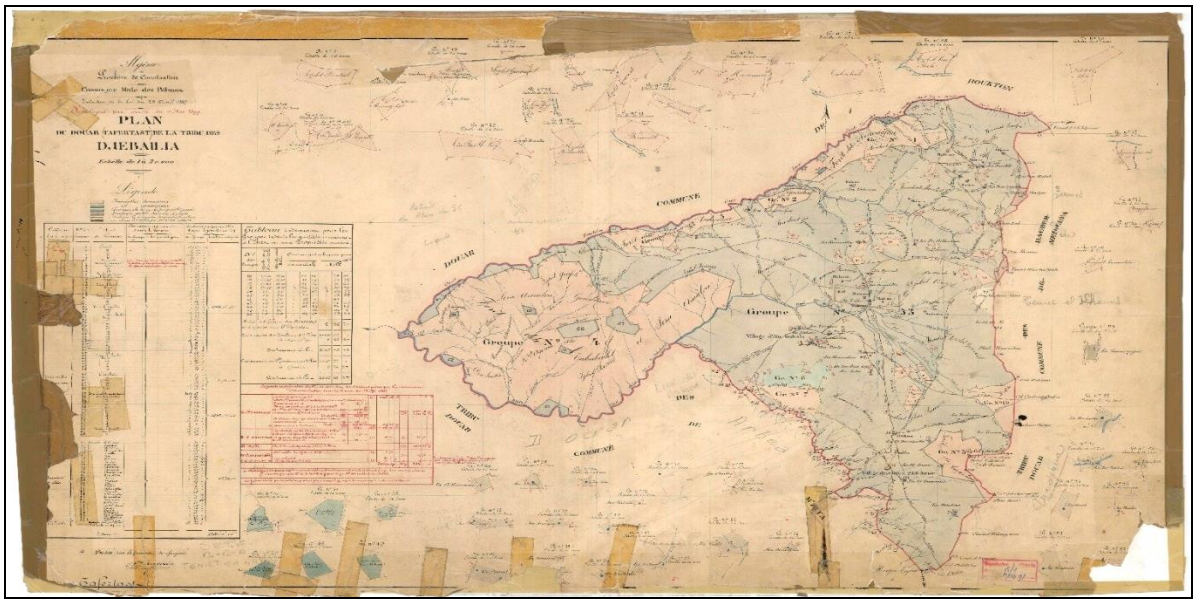

المصدر: مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026

- **دوار بني يعدل (Beni yaadel):** ضم التجمعات السكانية القريبة من السلاسل الجبلية بالمنطقة.
- **دوار بو قطن (Boukton):** وهو من دواوير الصغيرة وهناك دواوير صغيرة أخرى والتي رسمت حدودها بدقة لضمان عزل السكان عن بعضهم البعض، أنظر:

الخريطة رقم (07): دوار بوقطن

المصدر: مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026

قسمت السلطات قطع الأراضي إلى ثلاث فئات وذلك لتجهزها للمصادرة وذلك كالآتي: قطع سكينة (Lots Urbains) وتكون داخل القرية الإستيطانية لبناء المنازل للمعمرين وقطع حدائق (Lots de jardins) محيطة بالقرية للاستغلال الصغير وبناء حدائق وقطع فلاحية كبرى (Lots de Fernos) وهي مساحات شاسعة (تتراوح بين 30 إلى 100 هكتار للقطعة الواحدة) لكي يمارس فيها المستوطنين الزراعة وبشكل واسع، وكانت فرنسا تقدم الأراضي الممسوحة كمنح وشملت المنفيين من الألزاس واللورين الذين فروا من الاحتلال

الألماني 1870م لتعويضهم بها والعسكريين المتقاعدين لضمان وجود قوة شبه عسكرية تحمي المستوطنات.[1]

ثانيا: إنعكاسات المسح العقاري على إقليم برج بوعريريج:

يعتبر المسح العقاري من أهم الوسائل التي إعتمدتها الإدارة الإستعمارية لتنظيم الأراضي وإحكام السيطرة على المجال الريفي في إقليم برج بوعريريج، حيث أسهم في إحداث تغييرات عميقة مست مختلف جوانب الحياة، ولم تقتصر آثاره على الجانب الإداري فقط، بل إمتدت لتشمل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية:

1 الإنعكاسات السياسية:

1.1 تطور حركة الاستيطان:

شهدت حركة الاستيطان في منطقة برج بوعريريج تطورا كبيرا خلال الفترة الإستعمارية حيث عملت فرنسا على توطين الأوروبيين بهدف تثبيت نفوذها والسيطرة على الأراضي والثروات من خلال ذلك ظهرت البلديات كاملة الصلاحيات ذات أغلبية أوروبية تطبق القوانين المدنية ينتخب رئيسها، إلى جانب بلديات مختلطة أغلب سكانها جزائريون يتعين رئيسها وتطبيق أحكام خاصة عليهم.[2]ولقد ادت سياسة النظام البلدي الإستعماري والمتعلق بالبلديات المختلطة في متاعب الجزائريين، مما دعى إلى الزيادة في انتشار مؤشرات المجاعات والفقر وكذلك استغل المعمرون سطوتهم وسيطرتهم على إدارة البلديات واستنزاف مختلف الموارد المالية بعدة طرق للجزائريين وذلك عبر الضرائب العربية، ومن بين تطور حركة الإستيطان زوال سيادة المكاتب العربية والتنظيم الإداري في ظل الجمهورية الثالثة ،و تطبيق الحكم المدني على الجزائر والمشيخات وموافقة المستوطنين في الجزائر بعد تحقيق اللجنة والتحقيق الذي قام به راندون يون في 5 ماي 1869 وذلك من أجل إلغاء المكاتب العربية ، وساهم

[1]–مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج ،2026.

[2]–العرج الشيخ: " **الإستيطان الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م، آليات تجسيده وإنعكاساته على المجتمع الجزائري**"، مجلة المواقف، ع 2، الجزء 20، جامعة مصطفى إسطنبولي معسكر، 2025، ص423.

سقوط الإمبراطورية الفرنسية في زوال سلطة المكاتب العربية وهو الأمر الذي أدى إلى تحول التنظيم الإداري للإنتقال إلى بلدية برج بوعريريج المختلطة.[1]وأدى إنشاء محاكم الجنايات وإخضاع الجزائريين إليها وتجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية وإجبارية.[2] واتسعت حركة الإستيطان والهجرة الأوروبية للإستيلاء على المناطق الخصبة وأثقل كاهل الشعب بالضرائب ومنحت أراضيهم للمستوطنين[3]، وأدرجت زمورة كدوار بلدية في 10 أفريل 1867م كان مساحة الأراضي 13137هكتار تابع لدائرة برج بوعريريج،[4] ودوار تسامرت يتربع على مساحة تقدر بـ 10077 هكتار ويبلغ عدد سكانه 781 نسمة.[5] لقد أدى المسح الطوبوغرافي ما بعد 1871 إلى نشوء خريطة جديدة تماما للمنطقة، بظهور قرى بأسماء فرنسية آنذاك استوطنها الألزاسيون الفارين من الحرب البروسية.[6]

الجدول رقم (10): طبيعة مسح الأراضي لكل من مجانة، المنصورة، سيدي مبارك:

القرية (حاليا)	القرية (سابقا)	طبيعة المسح والأرض
مجانة	Maiana	تم مسحها كمركز إداري رئيسي فوق أراضي الباشاغا المقراني
المنصورة	Mansoura	خضعت لمسح دقيق لتأمين ممر السكة الحديدة والطريق الوطني
سيدي مبارك	Sidi Emmbarek	تم تقسيم أراضيها الزراعية إلى حصص نموذجية للمستوطنين

المصدر: مديرية مسح الاراضي لولاية برج بوريريج،2026

[1] –بوبكر صماري، هبة العايب: المرجع السابق، ص790.

[2]–يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص129.

[3]–سمير بن سعدي: المختصر في تاريخ زمورة، المرجع السابق، ص67.

[4]–ف. أكاردو: المرجع السابق، ص438.

[5]– المرجع نفسه، ص438.

[6]–مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج ،2026.

2.1 محاولة تنظيم الملكية العقارية:

لقد اهتم مرسوم 01 أكتوبر 1844 بتنظيم المعاملات العقارية ووضع حد للفوضى السائدة بحجة تفحص سندات الملكيات الجماعية للأهالي، أما أسبابه الخفية كان الإستيلاء على الأراضي الجزائرية والتي كانت مصنفة ضمن الأملاك الجماعية للعرش ومن أهم نتائجه حرمان العديد من الجزائريين من ملكياتهم وإلحاقها بالدومين تحت مبرر المصلحة العامة أو نزع الملكية لعدم الإستغلال وخاصة إذا كانت تقع في مناطق حيث النشاط الفلاحي والزراعي إجباري، لكن تطبيق هذا النص القانوني أثار العديد من المنازعات والتي طرحت أمام المحاكم العادية.[1]

3.1 بداية إخضاع المعاملات العقارية للقانون الفرنسي:

لقد أولت السلطات الفرنسية موضوع فرنسة التصرفات والمعاملات العقارية بين الجزائريين إلى القانون الفرنسي أهمية بالغة، ولذلك أصدرت قانون 16 جوان 1861، وتعود أسباب إصداره إلى عدم تحقيق الأهداف المرجوة من الإجراءات الواردة ضمن المرتين السابقتين، يعتبر هذا القانون فكرة احتواء أو حصر الأراضي، ومن ذلك توجه المستعمر الفرنسي نحو توسيع نطاق الاستيطان من خلال الإستيلاء على الأراضي العرشية.[2]

4.1 التوجه نحو الاعتراف بالملكية العقارية الخاصة:

بعد النتائج التي نتجت عن تطبيق النصوص القانونية والتي كانت في مجملها تهدف إلى زيادة حجم الملكية العقارية الوطنية لفائدة الدولة الفرنسية، ولن يتأتى ذلك إلا بإصدار القانون المعروف بسيناتوس كونسيلت لسنة 1863م، ثم قانون وارني لسنة 1873م والذي تضمنا اعترافا بالملكية العقارية الخاصة وتظهيرها، ساهمت تلك القوانين بالاعتراف بالملكية العقارية.[3] ، قبل 1871، كانت السيادة العقارية في البرج لا تزال عائلية وقبلية (أراضي

---

[1]–جمال روشو، سفيان بوط: "**إنعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على استقرار الملكية العقارية خاصة في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 10، ع 02، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2024، ص 250،251.

[2] –المرجع نفسه، ص256.

[3] –نفسه،259،260.

العرش والملك) لكن بعد الثورة، تحولت المنطقة إلى أكبر ورشة للمصادرة في الجزائر، فرضت مجموعة من الغرامات المالية العقابية قدرها 36,5 مليون فرنك ذهبي على القبائل الثائرة ولحجز السكان عن الدفع، إنتزعت الإدارة الإستعمارية 453,000 هكتار من أجود الأراضي في المنطقة وخاصة في سهل مجانة وعين تسرة، تم تفكيك أراضي بمجانة منها باشاوية مجانة التابعة لعائلة المقراني بالكامل، وتحويلها من وحدة سياسية كبرى إلى آلاف القطع الصغيرة المخصصة للاستيطان، ولقد كان لثورة 1871أثر على المسح الطوبوغرافي حيث تحول المسح من أداة تنظيمية إلى أداة تنفيذية للمصادرة، حيث أرسلت فرق طوبوغرافية مدنية بدلا من العسكرية لرسم واقع جديد ولأول مرة، ثم رسمت مخططات هندسية لقرى إستيطانية كاملة فوق أنقاض قرى جزائرية مهدمة والمهندس الطوبوغرافي في البرج.[1]

1 الانعكاسات الاجتماعية:

1.1 تهجير الأهالي: تعرض المجتمع الجزائري لتحولات إجتماعية خلال فترة الإحتلال الفرنسي نتيجة السياسة العقارية والإستراتيجيات المتعددة وخاصة المراسيم التشريعية المحررة بعناية لتخدم مصلحة فرنسا والمعمر الأوروبي في الجزائر، وهذه السياسات دفعت بالجزائريين من قبائل وعائلات إلى رد فعل تمثل في الهجرة أو الترحال وبشكل طوعي أو إجباري.[2]

الهجرة بشكل قسري (إجباري): قسمت إلى هجرة قسرية خارجية أي التهجير اللاإرادي للسكان الأصليين من أراضيهم ووطنهم إلى وطن آخر وهذا ما حدث في منطقة برج بوعريريج وبتحديد مع عائلة المقراني، قبائل مساندة لها بعد الثورة، وقد تم نفي وتهجير أعداد كبيرة من العائلات إلى كاليدونيا الجديدة وإلى العاصمة نومية Nouméa بالضبط المستعمرة

[1] –مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[2] –محمد مختاري، فاطمة حباش:"**التحولات الإجتماعية من خلال حركة الهجرة الداخلية (1830–1973)**"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، م23، ع2، جامعة باتنة 1_ديسمبر 2022، ص200.

الفرنسية التي في المحيط الهادي وتبعد عن الجزائر بآلاف الكيلومترات (22000) كلم[1] فقرار التهجير طرأ في قسنطينة فالبعض تم محاكمتهم وحكم عليهم بالإعدام لكن خففت المحاكمة بإصدار قرار نفيهم بدل ذلك إلى كاليدونيا ومنهم الشيخ أحمد بومرزاق ولم يسمح لهم بأخذ عائلاتهم عكس بقية المنفيين سمح لهم قانون 1873، 1872 بمرافقة أهلهم معهم عكس المقرانيين ،وهذا ما جعل بعض الجزائريين يتزوجون بنساء الكاناك(canak)أو نساء الكومينور (comminour)، أما بومرزاق الذي لعب دورا مهما في الإنتفاضة التي قادها بمنطقة ونوغة وبلاد حمزة نفي إلى كاليدونيا الجديدة في 1873 وبعد 30 عاما، شكلت مسألة عودته لأرضه بإقليم مجانة سلسلة من التجاذبات الإستعمارية[2] وأما الهجرة القسرية التي حدثت في الداخل في نفس البلاد وأطلق عليه "النزوح"،[3] فقد وقعت عدة هجرات من منطقة البرج خوفا من الوضع والإنتقام الفرنسي بعد إنتفاضة 1871م، وأخذت إتجاهات مختلفة ففرنسا قامت بالتهجير بالقوة وسببت فراغا في المنطقة والفرنسيون يشهدون بذلك، فحسب مقال الضابط(Payen) يؤكد في مقاله حول وضع دائرة البرج العسكرية خلال 1875م بأن المقاطعة شهدت فراغا بشريا ومنها منطقة مجانة التي تمثل إقليم عائلة المقراني وقبائل الحشم؛ فبعد مصادرة أراضيهم وأملاكهم بمجانة ، سيدي مبارك ،العناصر، وعين السلطان، تم نقلهم إلى الحضنة بأراضي المسيلة القاحلة بمنطقة الشلال والسوامع وقدر عدد أفراد القبائل المهجرة نحو المسيلة من مجانة بـ 526 فرد ، ومن سيدي مبارك نحو أولاد ماضي 285فرد، ومن العناصر 485 فرد وآخرين من بقية القبائل، وكل تلك الأراضي كانت تابعة إداريا وعسكريا لدائرة برج بوعريريج، وكانت كل هذه الأراضي أقل خصوبة ومردودية غير صالحة تعتمد فقط على فيض الأمطار والسيول[4]، وقد أجبروا على اختيار

---

[1]–محمد محمدي: "**التهجير القسري للقبائل المساندة لثورة المقراني 1871م_قبائل الحشم بمجانة أنموذجا**"، ضمن كتاب جماعي: ثورة المقراني 1871، ودور الإخوة الرحمانين، المرجع السابق، ص246.

[2] –كمال بيرم: المرجع السابق، ص75.

[3] –محمد محمدي: المرجع السابق، ص247.

[4]–كمال بيرم: المرجع السابق، ص 51،53.

العمل في هذه الأراضي أو يتم فرض عليهم غرامات تطبيقا لقانون 1844/10/01، وهناك عدة فرق وهي: مجانة: تتكون جماعة مجانة من: مقدم، مجانة، دار الزيتون، أولاد خليف، بوكشاطة، القرية، حسناوة، خروبة وقدر عدد المرحلين 526 نسمة منحت لهم أراضي بالمسيلة مساحتها 821 هكتار.

- قبيلة العناصر: تتكون من: حناشية وهم أهل الأغلبية أولاد شنيتي، مقدم، بليمور، أولاد خلوف، أولاد رياح، بومرقد، العناصر، سناردة عددهم 485 نسمة تم تنصيبهم بأراضي الشلال بعرض أولاد ماضي بالمسيلة في مساحة 10,988 هكتار.
- قبيلة سيدي مبارك: تتكون من: عين تاغروت، شويحة، (التابعة لقيادة زمورة) بن أحمد، علونية، سيدي مبارك، ريغا، زمورة، أولاد عكر ضمت 250 عنصر تم تنصيبهم في أراضي السعيدة يعرض أولاد ماضي في مساحة 8541 هكتار.
- قبيلة صنادة: تتكون من عدة فرق هي: مزيطة، سيدي موسى، مجانة، أولاد عجيل، الدواير ضمت 223 عنصرا تم نقلهم إلى أراضي الشلال في مساحة 6898 هكتار.[1]

الهجرة الطوعية:

بعد سياسة الإستعمار القاسية وعمليات المصادرة قرر القبائل الهجرة من قراهم ومدنهم، وكذلك بسبب الظروف المعيشية وخوفا من بطش الاستعمار هاجروا بعدما ضاقت بهم السبل، حيث شهدت الجزائر هجرات داخلية وخارجية وبصفة خاصة في منطقة البرج، وبعد مصادرة أراضي المنهزمين في ثورة المقراني. حيث توجهوا نحو بوسعادة وهذا كان داخل البلاد أي هجرة داخلية فلقد احتمى المقرانيين بزاوية الهامل ببوسعادة واستقروا بها وأصبح لهم حي عرف باسم المقرانيين من الحشم بلغ عددهم أكثر من 500 عائلة بأفرادها.[2]

[1] –كمال بيرم: **وضع القبائل إقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871 في ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي**، المرجع السابق، ص، 13،18.

[2]–كمال بيرم: صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين (1871–1954)، المرجع السابق، ص74.

هجرة المقرانيين إلى البلاد التونسية:

بعد فشل ثورة المقراني والسياسة الفرنسية التي قامت بها في الجانب العقاري هاجر عدد كبير منهم إلى تونس هربا من الإضطهاد، ولقد راقب الفرنسيون تحركاتهم عن كثب وأكدت التقارير أن النزوح بدأ قبل انتهاء الثورة ، وإذ اعتبرت هذه الهجرة ضرورية دينية في نظر الجزائريين المسلمين، إذ تحولت الجزائر إلى "دار حرب" وكانت تونس تمثل "دار السلم"[1]، فتمت الهجرة لها ومنهم مهاجرين من العائلة المقرانية و قدرتهم السلطات الفرنسية حوالي 500 مهاجر وهناك من نفي غصبا إلى تونس، بعد انتهاء الانتفاضة وبطلب من بومرزاق سمح للعائلات المقرانية العودة من تونس إلى الجزائر عام 1873 وبقي 45 فردا فقط في تونس بحلول جويلية 1895م، وتشير مراسلات القنصل الفرنسي وباي تونس إلى أن 45 خيمة من اللاجئين الجزائريين على الكاف والكريب والقراعة بينما تم احتضان 21 خيمة من قبل مشايخ تونسيين. [2]

2.1 تفكيك وتغير البنية الاجتماعية:

من أجل فرض كيان إجتماعي يخضع لمنطق الإستعمار الرأسمالي إستلزم القضاء على مختلف اشكال الحياة المحلية في الجزائر التي تقف بين الانسان وتحويله إلى سلع، وقد قام الاستعمار الفرنسي بتحطيم الأسس الاجتماعية بغرض انفتاح المعمرين على الأهالي خاصة وأنهم لم يستطيعوا إخضاع السكان المحليين، ففكروا باستبدال القبائل الثائرة من الجزائريين بالموازنة مع المسيحيين اللاتينيين من المشرق، اهتدت الإدارة الإستعمارية إلى تفتيت القبيلة وأدركت أن العامل الأساسي أنها هي التي تحفظ التوازن الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري[3] ، ولقد كان من بين مساعي السياسة الفرنسية في المجال الإقتصادي وخاصة في الجانب العقاري وتجسد ذلك في عدة قوانين ومراسيم كقانون

[1]–العياشي روابحي:" **أضواء على أوضاع المقرانيين المهاجرين إلى البلاد التونسية**"، ضمن كتاب جماعي: ثورة المقراني 1871، ودور الإخوة الرحمانين، المرجع السابق، ص271.

[2] –كمال بيرم: صفحات من تاريخ برج بوعريريج، المرجع السابق، ص95.

[3]–عبد الحكيم رواحنة، لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص199.

سيناتوس كونسيلت (Senatus consulte) لعام 1863 فهذا القانون فجر القبيلة والتي كانت الخلية الإجتماعية الأساسية في تقسيم القبائل ،وقد قسمت أكثر من 272 قبيلة من عدد سكانها أكثر من مليون أهلي وهو ما يمثل حوالي خمس مجموع سكان الجزائر آنذاك وذلك في إطار سياسة التحكم الإداري والعقاري ، ثم تم تشتيت هذه القبائل وتفريقها إلى شكل دوار أو مجموعة دواوير، ولقد تحطمت البنية الاجتماعية السائدة في الريف فقد سقطت سلطة عائلات الشرفاء الكبيرة في الصحراء رغم محافظتها على نفوذها هناك[1]وبصفة خاصة في منطقة برج بوعريريج تم المصادرة الجماعية لأملاك قبائل المنطقة حتى الفردية وتفكيك جماعة قبيلة الحشم وقامت السلطات بالتفتيت الاجتماعي الذي شرعت به منذ قانون سيانتوس كونسيلت 1863م وتم التأثير على بنية المجتمع وتوزيعه[2] ،وبما أن القبيلة بمجانة والتي كانت إقليم المقرانيين فقد خلفت هذه السياسة العقارية تفكيكا في البنية المقرانية بعد تحويلها إلى شتات قبلي وبعدها اختفت من الخارطة الاجتماعية الأصلية إلى متيجة مجانة وتم تحويلها إلى شتات إجتماعي عقاري والانتقال من القبيلة الموسعة إلى الدوار وقامت الإدارة الفرنسية بتوجيه العصبية القبلية لديها لتعطيل دورها في مجانة وبناء علاقات مع السلطة وقد غيرت الآليات القانونية المعتمدة في السياسة العقارية الاستعمارية من طبيعة هذه الأراضي وهمشت الفلاحين الأصليين،[3] إنهاء عملية التفكيك الاجتماعي وتم القضاء على التنظيمات القيادية التقليدية (المقراني) أدى تطبيق السياسة العقارية في منطقة البرج إلى نتائج كارثية على البنية الإجتماعية[4] وذلك عبر منع القبائل من تحريك مواشيها بين المراعي الصيفية والشتوية مما أدى لضعف الثروة الحيوانية وبذلك يتأثر بنى المجتمع ويتغير توزيع السكان، تحولت مساحات متصلة للقبائل إلى جزر (أرخبيل، استيطاني)

[1]–المرجع نفسه، ص199.

[2]–كمال بيرم: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج**، المرجع السابق، ص 50،71.

[3]–بوبكر صماري، هبة العايب: "**أثر سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م على المشيخات المحلية في الجزائر "مشيخة مجانة أنموذجا**،" مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، ع2، (د، م، ن)، ص 778،783.

[4]_مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

يسيطر عليها المستوطنون (خاصة في مجانة وخليل)، والقضاء على الملكية المشاعة أي كل أرض لم تثبت بعقد رسمي تصبح للدولة، وتم تقسيم السهول وتفتيت الملكيات الجبلية مثل: المنصورة وجعافرة. [1]وبعد سقوط نابليون الثالث وتغير نظام الحكم في فرنسا 1870م توصلت اللجان إلى تحديد 6.886.811 هكتار من الأراضي العرشية لكنها شملت 373 عرشا فقط و667 دوار ومن نتائج القرار على زمورة اقتراح لجنة تحديد الأراضي تقسيم قبيلة بمعدل دوارين للعرش[2] وتقسيم زمورة إلى دوارين مشتركين الأول باسم زمورة يضم كل من الشويحة وزمورة والثاني باسم كما ترى اللجنة أن الفرق بين المساحة وعدد السكان سيزولان إذا تم صنع كل من تسامرت،[3] الشويحة، عين ميرة، أولاد سيدي أعمر، بئر قاصد علي، سيدي بوناب وأدت عمليات التقسيم إلى خالفات ووصولها إلى المحاكم لكن السيادة المطلقة للفرنسيين، لكنه رجع العمل بنفس الغاية مجسدة في قانون جديد وهو قانون جويلية 1873م نتج عنه عملية المصادرة والنفي وطرد السكان في منطقة برج بوعريريج بصفة عامة وزمورة بصفة خاصة.[4]

تحقيق هدف الاحتلال الفرنسي وهو القضاء على النظام القبلي الذي شكل أساس التنظيم القبلي الاجتماعي في الجزائر وأصبح تفكيكها وتدميرها ضروري لخدمة مصالحها ومصالح المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين ولتفويض الهوية الوطنية ولإقامة استعمار دائم.[5]

[1] –مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026.

[2] –سمير بن سعدي:" **قرار تعيين حدود قبيلة زمورة، بموجب القرار المشيخي 1863دراسة وثيقة**"، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع 05، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر، نوفمبر 2021، ص 49،50.

[3] _ سمير بن سعدي: المختصر في تاريخ زمورة نحو كتابة تاريخ المنطقة، المرجع السابق، ص16.

[4] –سمير بن سعدي: قرار تعيين حدود قبيلة زمورة، المرجع السابق، ص50.

[5] -Nacer Bookroom، "C**olomial Policy Strategies of the French occupati on and their Effects on Algerian Society (1830-1862)"**، Afak for Scoece journal، volume10/N03, 2025 .p329, 330.

3 الانعكاسات الاقتصادية:

إن التحولات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر بعد عملية المسح العقاري أثرت سلبا على المجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع إقليم برج بوعريريج بصفة خاصة، وأسفرت سياسة الاستيلاء التدريجي على الأراضي الزراعية التابعة للفلاحين الجزائريين عن تداعيات سلبية بليغة، طالت هيكلية الاقتصاد المعاشي للمجتمع الريفي، وتجلّى ذلك بوضوح في نجاح الاستراتيجيات الإستعمارية الرامية إلى تقويض زراعة الحبوب وتهميشها؛ حيث تراجع حجم الإنتاج السنوي للحبوب وبالموازاة مع ذلك، عملت الإدارة الإستعمارية على تحفيز الزراعات النقدية (التجارية) والزراعات المدارية الغريبة عن البيئة المحلية، وعلاوة على ذلك، أدت سياسات المصادرة الممنهجة للأراضي إلى حرمان السُّكان المحليين من حيازة الأراضي الخصبة، فلم يتبقَّ في حوزتهم سوى مساحات جرداء تقع في المرتفعات الجبلية المعزولة الصحراوية النائية، وقد انعكس هذا التوزيع غير العادل طردًا على الإنتاج الزراعي للأهالي، متخذًا طابعًا تقهقريًّا حادًّا؛ السياق ذاته، شهد قطاع الثروة الحيوانية تراجعًا حادًّا نتيجة مصادرة أراضي المراعي والخطوط الرعوية، الأمر الذي دفع الأهالي إلى العزوف عن هذا النشاط الاقتصادي[1]، وبعد ثورة المقراني وتطبيق مختلف القوانين العقارية التشريعية حدثت تحولات عميقة في واقع السكان الإقتصادي، أدت بدورها الى التأثير على المردود الإقتصادي الزراعي والحيواني، لمنطقة برج بوعريريج[2]، كما أن المنطقة عانت من الجفاف والجراد وخسر فيها الفلاحون أراضيهم، وحلت المجاعة ببيوت عديدة عام1867[3]، وأثرت على السكان وعانت من إرتفاع الأسعار والغلاء المعيشي[4]

[1]–عبد الحكيم رواحنة، لمياء بوقريوة: المرجع السابق، ص200.

[2]–كمال بيرم: صفحات من تاريخ برج بوعريريج، المرجع السابق، ص70.

[3]–سمير بن سعدي: المختصر في تاريخ زمورة، المرجع السابق ص، ص66،67.

[4]–سمير بن سعدي: قرار تعيين قبيلة حدود قبيلة زمورة بموجب القرار المشيخي 1863، المرجع السابق، ص49.

خلاصة الفصل الثالث:

يتضح من خلال هذا الفصل أن عملية المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج شكلت مرحلة حاسمة في مسار التحولات التي عرفتها البنية العقارية بالمنطقة، خاصة من خلال ما شهدته مناطق زراعية مثل منطقة مجانة، من تغيرات مست أنماط الملكية، فلم يكن المسح العقاري مجرد إجراء إداري يهدف إلى تنظيم السجلات العقارية، بل مثّل أداة استعمارية استهدفت إعادة تشكيل الوعاء العقاري المحلي تمهيدًا للاستيلاء على الأراضي وتكريس المشروع الاستيطاني الفرنس والقضاء على ثورة المقراني.

وقد ترتبت عن هذه السياسة انعكاسات عميقة على مختلف الأصعدة؛ فعلى المستوى السياسي، ساهم المسح العقاري في إضعاف سلطة القيادات المحلية (أسرة المقراني)، مقابل تعزيز الهيمنة الإدارية الفرنسية وتوسيع نفوذ الاستيطان الأوروبي، أما اجتماعيًا، فقد أدى إلى تفكيك نظام الملكية الجماعية وإحداث اضطرابات داخل البنية الاجتماعية، إضافة إلى تهجير العديد من العائلات من أراضيها، وفي الجانب الاقتصادي، تسببت هذه السياسة في تدهور الأوضاع الاقتصادية للسكان المحليين نتيجة سلب الأراضي الزراعية الخصبة وتحويلها إلى ملكية استعمارية.

خاتمة

خاتمة:

وختاماً، توصلت هذه الدراسة التي تناولت المسح العقاري الفرنسي في إقليم برج بوعريريج خلال الفترة (1839-1900) إلى جملة من النتائج المهمة:

فقد تبين أن المسح العقاري لم يكن مجرد إجراء تقني إداري محايد، بل كان أداة استعمارية ممنهجة استهدفت تفكيك البنية العقارية التقليدية للأهالي، وقد مر تطبيقه في الإقليم بثلاث مراحل رئيسية، تدرجت فيها السلطات الفرنسية من قوانين 1844 وصولاً إلى قانون وارنييه 1873 الذي شكّل الذروة في عملية نقل الملكية.

وإجابة على الإشكالية المطروحة: إلى أي مدى ساهم المسح العقاري في إقليم برج بوعريريج خلال الفترة الاستعمارية(1839_1900) في تكريس السياسة الاستيطانية الفرنسية وإعادة تشكيل البنية السياسية والاجتماعية والسياسية للمنطقة؟

نؤكد أن المسح ساهم بدرجة كبيرة ومباشرة في تكريس السياسة الاستيطانية الفرنسية، فقد مكن من خلال آلياته القانونية من نزع ملكية آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة وتحويلها للمعمرين، وتفتيت الملكية الجماعية للقبائل، وخلق فئة من صغار الملاك المعوزين الذين اضطروا لبيع أراضيهم.

وقد تجلى ذلك بوضوح في الدراسة التطبيقية على منطقة مجانة، حيث كشفت وثائق المسح أن الكثير من أراضيها انتقلت إلى المعمرين خلال فترة وجيزة، مما أدى إلى تغيير الخريطة العقارية والاجتماعية للمنطقة، وخلق توترات لا تزال آثارها قائمة.

وعليه، فإن المسح العقاري يعد أحد أبرز الركائز التي قام عليها المشروع الاستيطاني في الجزائر، لكونه وفر الغطاء القانوني للاستيلاء على الأرض.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: قبيلة هاشم، قرى برج أورينتال، وبرج أوكسيدنتال، وسيدي مبارك، ومجانة -1890-1892[1]

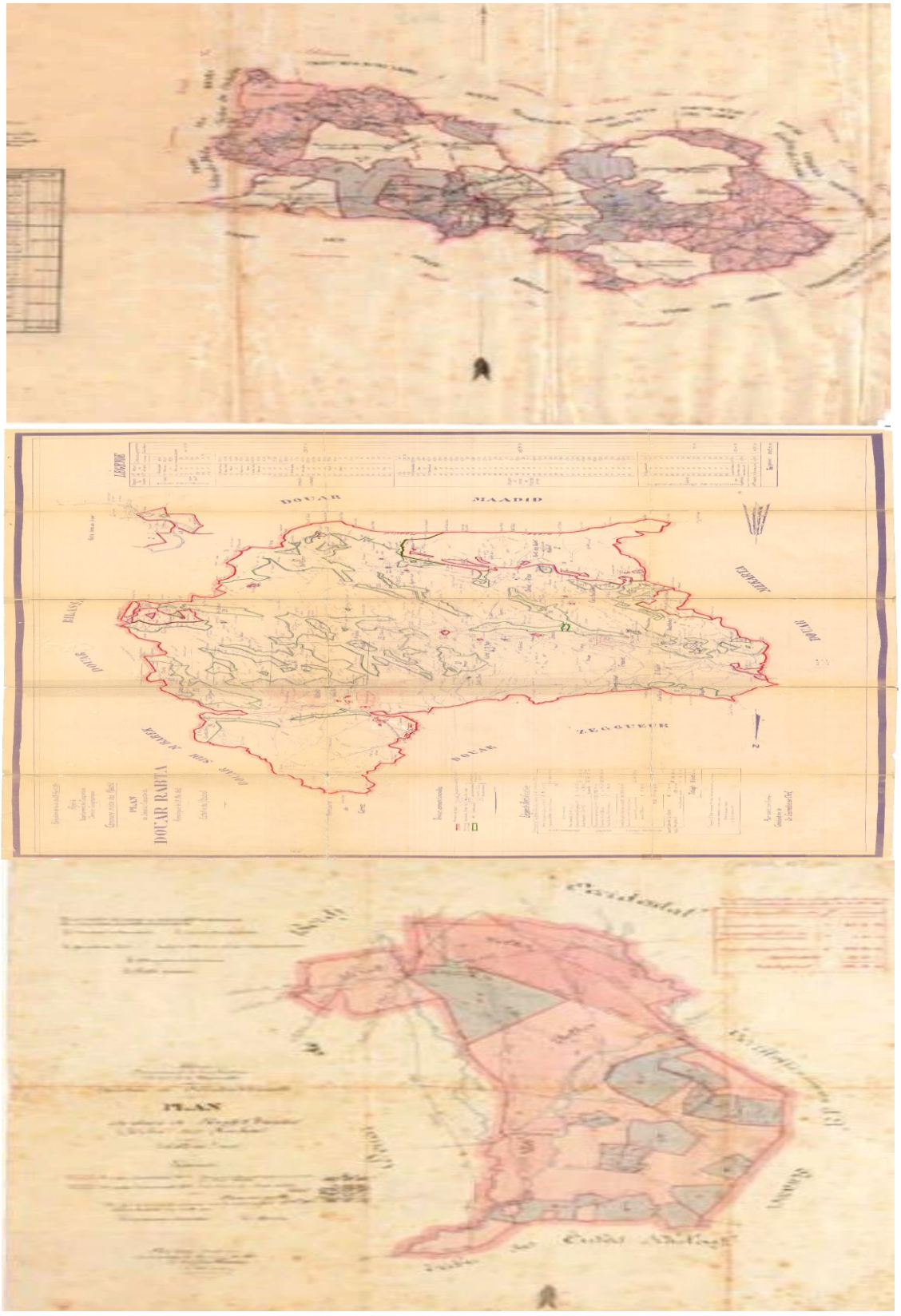

[1] **Annom : slna ; GGa 1M /56B, Tribu des Hachem douars Bordj Oriental, Bordj Occidental, Sidi Mebarek, Medjana 1890-1892**

الملحق رقم 02: إقليم برج بوعريريج 1839.[1]

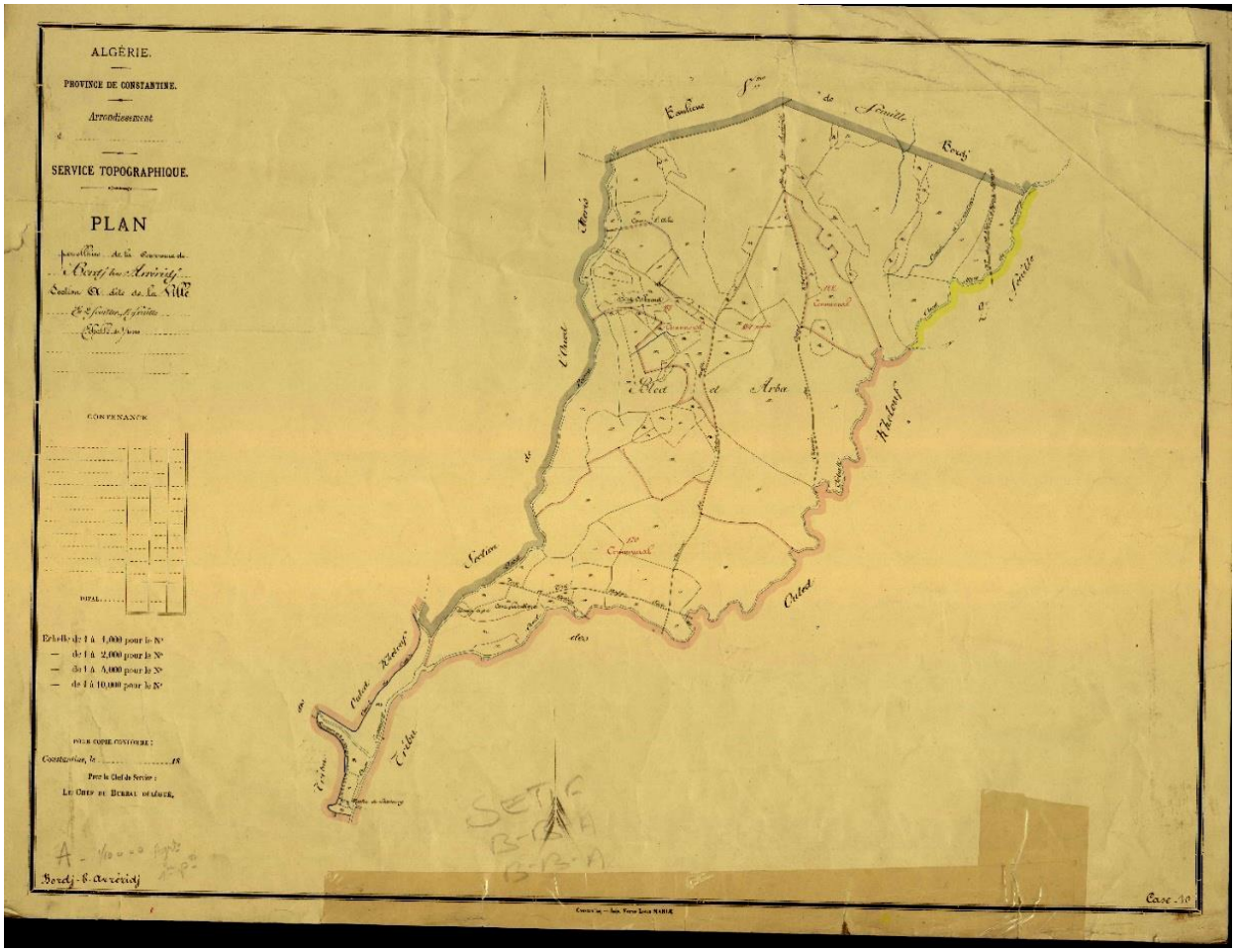

[1]–مديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج 2026.

الملحق رقم 03: الشيخ محمد المقراني بطل مقاومة 1871م[1]

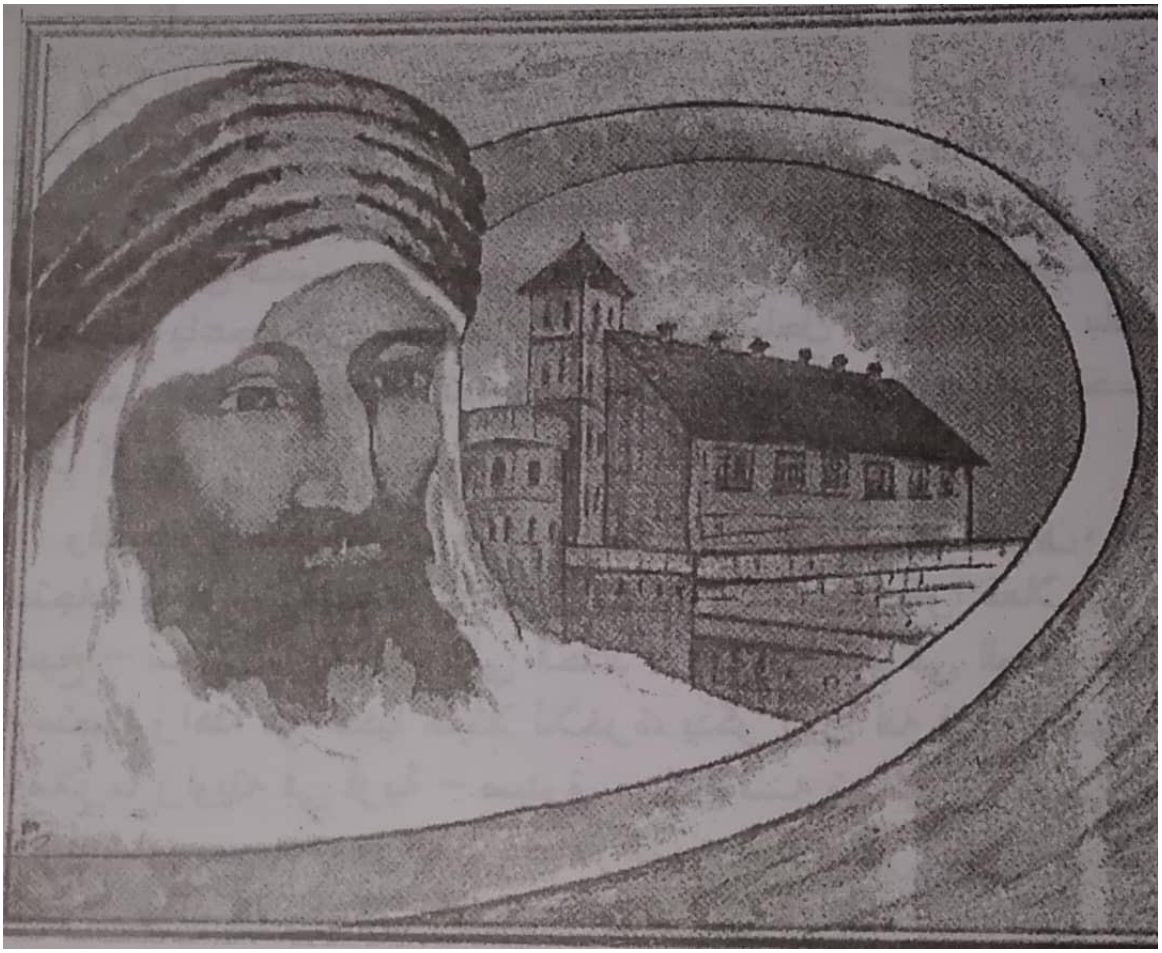

[1] –مزيان وشن، **إقليم ولاية برج بوعريريج عبر العصور**، دار النشر جيتلي، الجزائر، 2006، ص154.

قائمة المصادر
والمراجع

الوثائق الأرشيفية:

- الوثائق الأرشيفية، الأرشيف الفرنسي، أرشيف ما وراء البحار الفرنسي (Archives nationales d'outre-mer-ANOM)، إكس أون بر وفانس، فرنسا، سلسلة H9،F80 .
- الوثائق الأرشيفية لمديرية مسح الأراضي لولاية برج بوعريريج، 2026 .

المصادر:

- ابن منظور جمال الدين: لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، 2016.

المراجع:

- أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
- بن داهة عدة: **الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962**، ج1، دار المؤلفات، المسيلة، ط1، 2013.
- بن سعدي سمير: **المختصر في تاريخ زمورة، نحو كتابة تاريخ المنطقة**، مطبعة زاعياش، بوزريعة، الجزائر،2013.
- بوعزيز يحي: **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع**، الجزائر، 2013.
- بوعزيز يحي: **ثورة الباشاغا محمد المقراني والشيخ الحداد عام 1871 ويليه مواقف العائلات الأرستقراطية من الباشاغا محمد المقراني وثورته**، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- بيرم كمال: **صفحات من تاريخ برج بوعريريج من خلال الوثائق بين 1871-1954**، دار أحلام للنشر أولاد شبل بئر توتة، الجزائر، ط1، 2026.
- روبير أجيرون شارل: **الجزائريون المسلمون وفرنسا (1871**-1919)، ج1، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007.
- روبير أجيرون شارل: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس، 1982.

- العسلي بسام: **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1902.
- عيساوي محمد، نبيل شريخي: **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري (1830 -1871)**، دار شطايب، الجزائر، ط1.
- فركوس الصالح: **إدارة المكاتب العربية والاحتلال الفرنسي للجزائر**، دار البصائر الجديدة للنشر، الجزائر، ط1، 2012.
- مزيان وشن: **إقليم ولاية برج بوعريريج عبر العصور**، دار النشر جيتلي، الجزائر، 2006.

المقالات:

- الصالح بن سالم، محمد بن ساعو: ثورة المقراني 1871 ودور الإخوة الرحمانيين، مؤلف جماعي، دار خيال، برج بوعريريج، الجزائر، 2021.

التقارير والمجلات:

- أوشن أوشن، وردة خليفة: "**المسح العقاري كإجراء لإثبات الملكية العقارية في التشريع الجزائري**،" مجلة التشريعات التعمير والبناء، ع2، (د، م، ن)، جوان 2017.
- بلعقون محمد الصالح: "**السياسة العقارية الفرنسية المعتمدة لتفكيك أراضي العرش في الجزائر (1873_1926)**"، مجلة القانون العقاري والبيئة، م13، ع1، (د، م، ن)2025.
- بن بردان رشيد: "القانون العقاري: "**تغيرات الإطار التشريعي والتنظيمي على ضوء التحولات الإيديولوجية والإقتصادية** "، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 02، ع 02، كلية الحقوق، جامعة بلعباس،2012.
- بن سعدي سمير:" **قرار تعيين حدود قبيلة زمورة، بموجب القرار المشيخي 1863دراسة وثيقة**"، مجلة مدارات للعلوم الاجتماعية والانسانية، ع 05، المركز الجامعي، غليزان، الجزائر، نوفمبر 2021.
- بوبكر صماري، هبة العايب: "**أثر سقوط الإمبراطورية الفرنسية الثانية 1870م على المشيخات المحلية في الجزائر "مشيخة مجانة أنموذجا**،"مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 15، ع02، (د، م، ن).

• بوقلقول عيسى: "**التشريعات العقارية والإستيطان خلال فترة الحكم المدني 1830_1842أنموذجا**"، مجلة مقدمة للدراسات الإنسانية والإجتماعية، مجلد9، ع1، جامعة باتنة، الجزائر ،2024.

• بيرم كمال: "**وضع القبائل إقليم برج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني 1871 في ضوء وثائق الأرشيف الفرنسي**"، مجلة الابراهيمي للآداب والعلوم الانسانية، ع 03، جامعة برج بوعريريج، جوان 2020.

• حرمة عبد الكريم: "**القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الأراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية (قانون سيناتوس كونسيلت Senatns Consulte) 1863 أنموذجا** "، مجلة حورية كان التاريخية، ع 60، يونيو2023.

• حورية بودليو: "**التويزة في الريف الجزائري –مقاربة أنتروبولوجية في ريف حمالة ولاية ميلة،**" مجلة الساورة للدراسات الانسانية والاجتماعية، ع 01، المجلد 11، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 2، 2025.

• حيمر صالح:" **قانون سيناتوس كونسيلت 1863 حول الملكية العقارية: قراءة تاريخية**"، مجلة العصور الجديدة، ع 18-19، منشورات مخبر البحث التاريخي (مصادر وتراجم)، جامعة وهران، الجزائر، جانفي، ديسمبر 2012.

• خيثر عزيز: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر في 19م**، المجلة الجزائرية للبحوث والدراسات التاريخية، م2، ع4، جامعة مولود معمري، الجزائر، تيزي وزو، ديسمبر 2016.

• الذهبي خليفة، بواضح الطيب: "**إشكالات عملية المسح وأثرها على استقرار الملكية العقارية**"، مجلة آفاق علمية، المجلد 12، ع 01، 2020.

• روشو جمال، سفيان بوط: "**انعكاسات السياسة العقارية الفرنسية على استقرار الملكية العقارية خاصة في الجزائر**"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 10، ع02، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2024.

• الشيخ العرج: " **الاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال القرن 19م، آليات تجسيده وانعكاساته على المجتمع الجزائري**"، مجلة المواقف، ع 2، الجزء 20، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2025.

- صيفي زهير: "**التباين في ولاية برج بوعريريج مقاربة جغرافية في الأسباب والنتائج**"، مجلة فاتر المخبر، المجلد 16، ع 02، 2021.
- طوالبية الصغيرة، شنيتي أحمد: "**دراسة في النص القانوني للتشريع العقاري الصادر بتاريخ 16 جوان 1851 من خلال وثائقه الرسمية** "، مجلة رفوف، مخبر المخطوطات، جامعة أدرار، الجزائر، المجلد 13، ع 02، نوفمبر 2025.
- طيطوس فتحي، جيلالي العكلي: "**النظام القانوني لمسح العام للأراضي في المسح التشريعي الجزائري**"، مجلة التعمير والبناء، المجلد 04، ع 02، جامعة ابن خلدون، تيارت، جوان 2020.
- عاشورات سلالات، ياسمينة معروف:" **إستغلال سجلات الأراضي العثمانية قبل قانون وارني لعام 1873**"المجلة الجزائرية للأنثروبولوجيا والعلوم الإجتماعية، (د، م، ن)،2023
- عبلول شافية: "**أهم المعالم الاثرية لولاية برج بوعريريج في الفترة الإسلامية**،" مجلة دراسات، م14، ع1، قسنطينة، 2023.
- عزوز فؤاد:" **التشريعات العقارية الفرنسية خلال فترة الحكم المدني 1870-1900**" مجلة مدارات تاريخية، المجلد أول، عدد خاص، جامعة الوادي، أفريل 2019.
- عياد وهاب، "**المسح العقاري المنازعات الناشئة عنه**"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، ع13، جامعة قسنطينة _01_، قسنطينة، (د، س).
- محمد الصالح بلعقون: "**السياسة العقارية الفرنسية المعتمدة لتفكيك أراضي العرش في الجزائر (1873_1926)**"، مجلة القانون العقاري والبيئة، م13، ع1، (د، م، ن)2025.
- مختاري محمد، حباش فاطمة: "**التحولات الاجتماعية من خلال حركة الهجرة الداخلية (1830-1973)**'، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية"، م23، ع2، جامعة باتنة 1_ديسمبر 2022.
- مصطفى عبيد:" **دراسة في رسالة الإمبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863**"، مجلة المصادر، ع 14، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية، الجزائر، 2012.

- مصطفى عتيقة:" **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا**"، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، ع 02، أفريل، جامعة تيارت، 2022.
- معماش هدايات: "**الملكية العقارية في الجزائر أواخر القرن التاسع عشر، (دراسة نقدية)**"، مجلة البحوث التاريخية، المجلد 09، ع 01، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2025.
- نعيمي عبد الرحمن، **الملكية قيود العقارية في التشريع الجزائري وموقف الشريعة الإسلامية منها، "دراسة مقارنة** "، مجلة مداد، المجلد 05، ع01، جامعة زيان عاشور الجلفة،2017.
- وشن مزيان: "**سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، حوليات التاريخ والجغرافيا،**" مجلة دولية علمية محكمة، ع6، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة، دار الخلدونية، الجزائر، 2012.
- يحياوي مجاود فريال: " **تداعيات تطبيق السيناتوس كونسيلت العقاري 22 أفريل 1863 على منطقة الجلفة** " المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مجلد 13 ع 02، جامعة سيدي بلعباس.

القواميس والمعاجم:

- أكاردو، ف: **معجم قبائل ودواوير الجزائر**، تر: حمزة الأمين يحياوي، مالك بن خيرة، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2013.

الأطروحات والمذكرات:

- أمينة غاميد: **منازعات المسح العقاري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق،** تخصص قانون عقاري، معهد العلوم القانونية والإدارية، قسم القانون الخاص، المركز الجامعي الونشريسي، تسمسيلت، (د، س).
- بوزيتون عبد الغني: **المسح العقاري في تثبيت الملكية العقارية في التشريع العقاري،** رسالة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون عقاري، قسم القانون الخاص، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، (2009_2010).

- يزير عيسى: **السياسة الفرنسية تجاه الملكية العقارية في الجزائر (1830-1914)**: رسالة ماجستير في التاريخ المعاصر قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2008.

المواقع الالكترونية:

- تعريف المسح: الموقع الالكتروني لقاموس المعاني www.almaany.com تم الاطلاع عليه يوم 26افريل 2026، على الساعة.12:30.
- اسماعيل أربان، ينظر التعريف بأوغنست وارني: الموقع الالكتروني لجريدة البصائر https://elbassair.dz/ ، تم الاطلاع عليه يوم 7ماي 2026 على الساعة 21:28.
- الموقع الإلكتروني للمرجع الإلكتروني للمعلوماتية، https://ns1.almerja.com/، تم الاطلاع عليه بتاريخ 17ماي 2026، على الساعة 16:09.

المراجع الأجنبية:

- Nacer Boukrou, **Colomial Policy Strategies of the French occupati on and their Effects on Algerian Society (1830-1862),** Afak for Scoece journal; v 10/N03,2025 .